

صندوق التنمية للعراق
مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦
(مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)

٣٠ نيسان ٢٠٠٧

إلى حكومة العراق
إلى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة
لصندوق التنمية للعراق
بغداد
العراق

السادة المحترمين

وفقاً للإجراءات المتبعة في مؤسستنا، نرفق لكم تقريرنا حول الأمور التي ظهرت خلال زيارتنا إلى الوزارات العراقية خلال عملية تدقيقنا لبيان المقبوضات والمدفوعات النقدية (البيان المالي) لصندوق التنمية للعراق (الصندوق) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

نود أن نؤكد على أن إجراءات التدقيق المتبعة قد تم وضعها أصلاً من أجل تمكيننا من إيداء رأينا حول البيان المالي للصندوق وعليه فلا يجب أن تؤخذ ملاحظتنا على أنها تغطي جميع التحسينات الممكن إدخالها على نظم الرقابة الداخلية والتي قد تظهرها مراجعة خاصة.

سوف يسرنا تزويدكم بأية معلومات إضافية أو عقد مناقشات إضافية حول أي من الأمور الواردة في هذا التقرير إذا ما رغبتم في ذلك.

ونود أن نشكر الإدارة والكادر الوظيفي في الوزارات لتعاونهم معنا خلال عملية التدقيق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

إرنست ويونغ

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٤.....	ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات
٢٦.....	وزارة النفط.....
٦٨.....	وزارة الاتصالات.....
٧٨.....	وزارة الإسكان والاعمار.....
٨٠.....	وزارة الشباب والرياضة.....
٨٥.....	وزارة البلديات والاشغال العامة.....
٨٩.....	وزارة النقل.....
٩٣.....	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.....
٩٦.....	وزارة العلوم والتكنولوجيا.....
٩٩.....	وزارة الدفاع.....
١٠٢.....	وزارة الزراعة.....
١٠٤.....	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.....
١٠٧.....	وزارة الصناعة والمعادن.....
١١١.....	وزارة التخطيط.....
١١٥.....	وزارة الموارد المائية.....
١١٩.....	وزارة الداخلية.....
١٢٣.....	وزارة الصحة.....
١٣٠.....	وزارة التجارة.....
١٣٩.....	وزارة الكهرباء.....
١٤٩.....	وزارة العدل.....
١٥٨.....	إقليم كردستان- العراق



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

ملاحظات مشتركة بين معظم الوزارات

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية والمالية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا إلى الوزارات العراقية (الوزارات)، لاحظنا انه لا يوجد دليل شامل لإجراءات وسياسات الرقابة الداخلية والمالية للوزارات. إن بعض الوزارات تمتلك تعليمات محددة على شكل مذكرات داخلية متنوعة.

التوصية

نوصي بأن تعمل الوزارات على إعداد وتطبيق سياسات وإجراءات رقابية داخلية مكتوبة والتي ينبغي أن تغطي جميع الأنشطة التشغيلية والمالية للوزارات.

إن هذا الدليل ينبغي أن يتم مراجعته بشكل دوري لضمان عملية تحديثه وملائمته في تزويد دليل للإجراءات المحاسبية والتشغيلية لكادر الوزارة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الإدارة العليا إتباع إجراءات رقابة مفصلة من أجل ضمان تطبيق مناسب وامتثال لدليل السياسات والإجراءات.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي يوضح مستويات المسؤولية والمسائلة.

التوصية

نوصي الوزارات بضرورة تطوير وإعداد هيكل تنظيمي ووصف وظيفي رسمي لكل المستويات في الوزارة، هذا الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي ينبغي أن يتضمن على الأقل الأمور التالية:

- التسلسل الوظيفي في الوزارة.
- المسؤوليات التنفيذية، المساعدون المباشرون وصلاحيات المصادقة.
- المسؤوليات التشغيلية للموظفين والواجبات المحددة الواجب تنفيذها.
- المسؤوليات الإدارية المطلوبة المتعلقة بالأداء الوظيفي.
- أية واجبات أخرى يرى الوزير بضرورة تنفيذها تحت أي ظروف.
- أنواع التقارير الواجب إصدارها والجدول الزمني لإعداد وإصدار هذه التقارير.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. عدم وجود سياسات وإجراءات مركزية لعمليات الشراء

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

من خلال زيارتنا إلى الوزارات، لاحظنا عدم وجود سياسات وإجراءات محددة ومكتوبة لعمليات الشراء، كما لاحظنا ان عمليات الشراء التي تقوم بها الحكومة العراقية ليست مركزية حيث ان كل الوزارات والوحدات الحكومية تقوم بعمليات الشراء الخاصة بها على حدى. ان غياب دليل السياسات والإجراءات المركزية لعمليات الشراء والتجهيز يعد ضعف في الرقابة العامة على عملية التجهيز في الوزارات.

التوصية

نوصي وزارة المالية بإعداد تعليمات مكتوبة موحدة لسياسات وإجراءات عمليات الشراء ليتم إتباعها من قبل كل الوزارات والوحدات الحكومية.

إضافة إلى ذلك، ينبغي تطبيق إجراءات مراقبة تفصيلية من قبل الإدارة الرئيسية للتأكد من فاعلية وتمائل تطبيق دليل إجراءات عمليات التجهيز.

كذلك، فانه ينبغي على وزارة المالية أن تقوم بإعداد دراسة تأخذ بعين الاعتبار من ان كل عمليات الشراء للوزارات والوحدات الحكومية الأخرى والممولة من صندوق التنمية للعراق ان تكون مركزية لضمان فعالية الرقابة عليها من قبل وزارة المالية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٤. إدارة المشاريع ونظم المراقبة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

من خلال زيارتنا إلى الوزارات، لاحظنا الآتي فيما يخص إدارة المشاريع ونظم المراقبة:

- لا تملك الوزارات أنظمة ملائمة لإدارة المشاريع كما لا يوجد دليل سياسات وإجراءات مكتوبة لإدارة المشاريع.
- معظم الوزارات لا تحتفظ بسجل للمشاريع أو سجلات كافية لإعداد التقارير المتعلقة بالعمليات الخاصة بكل مشروع ولمراقبة التقدم في المشاريع تحت الإنشاء. هذه السجلات ستساعد الوزارات في عملية مراقبة المطلوبات المستحقة إلى المقاولين والمجهزين وكذلك تعد كمدخلات لإعداد خطة النقد المتوقعة وتقرير مقدار النقد الذي سيتم دفعه إلى المقاولين ومجهزي الوزارات على المدى القصير والبعيد.
- لا تعد الوزارات قائمة بالشروط التعاقدية للعقود مع كل مقاول ومجهز للتأكد من الالتزام الكامل بالشروط الخاصة بكل عقد من قبل الوزارة والمقاول.

ان غياب إدارة مشاريع ونظم مراقبة كافي يعد ضعف جوهري في تنفيذ مشاريع الوزارات، وخاصة فيما يتعلق بموازنة النفقات الرأسمالية التي تمثل جزءا مهما من موازنة الحكومة العراقية.

التوصية

نوصي بما يلي:

- ان تقوم وزارة المالية أو مجلس الوزراء بتطوير دليل إجراءات وسياسات مكتوبة موحدة لإدارة المشاريع ليتم تطبيقها من قبل كل الوزارات، مع مراعاة خصوصية المشاريع في كل وزارة.
- ينبغي ان تحتفظ جميع الوزارات بسجل أو سجلات كافيته لإعداد التقارير عن جميع العمليات الخاصة بكل مشروع ومراقبة التقدم في المشاريع تحت الإنشاء.
- ينبغي على الوزارات إعداد قائمة بشروط كل عقد مع كل مقاول أو مهجر للتأكد من الالتزام الكامل بالشروط الخاصة بكل عقد من قبل الوزارة والمقاولين.
- ينبغي إتباع إجراءات مراقبة كافية من قبل الإدارة الرئيسية للتأكد من فعالية وتماتل استخدام دليل إجراءات المشاريع.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٥. إجراءات وسياسات تقنية المعلومات

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا عدم وجود سياسات وإجراءات رسمية موثقة لتقنية نظم المعلومات.

ان غياب هذه السياسات والإجراءات يمكن ان يؤدي إلى انحراف عملية تطور تقنية نظم المعلومات مقارنة مع الخطة الإستراتيجية الشاملة للوزارات. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا قد يؤدي إلى استخدام حلول قصيرة المدى ذات نتائج غير فعالة ومكلفة على المدى البعيد.

التوصية

نوصي الوزارات بأن تعمل على صياغة خطة إستراتيجية لتقنية المعلومات تحدد كيفية استخدام موارد تقنية المعلومات لتنفيذ غايات وأهداف الوزارة. ينبغي أن تحتوي هذه الخطة على الأقل على الأمور التالية:

- إجراءات وسياسات تقنية المعلومات.
- تقييم بيئة تقنية المعلومات الحالية لتحديد فيما إذا كانت المتطلبات والأهداف الحالية قد تم تحقيقها.
- تحديد الأهداف القصيرة والطويلة المدى وتحديد موارد تقنية المعلومات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف.
- تحديد فيما إذا كانت الأهداف القصيرة المدى منسجمة مع الأهداف طويلة المدى.
- تحديث ومراجعة دورية لضمان أن الخطة تركز على احتياجات التغيير لكل وزارة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٦. التدقيق الداخلي

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

لاحظنا أن أقسام التدقيق الداخلي في الوزارات تفتقر إلى التالي:

- (١) إجراءات وسياسات رسمية.
- (٢) برامج تدقيق داخلية معيارية.
- (٣) حدود واضحة للصلاحيات والمسؤوليات ضمن القسم.
- (٤) سياسات الاستقلالية، كمثل على ذلك أن موظفي قسم التدقيق الداخلي يشتركون في عضوية لجان المشتريات.

إن قسم التدقيق الداخلي وجد من أجل مساعدة الإدارة في الرقابة على أنشطة وأقسام الوزارة والمساعدة في تحديد الأمور التي تتطلب اهتمام، وبشكل خاص في الوزارات الكبيرة.

التوصية

نوصي بالتالي:

- ينبغي أن تكون الإجراءات والسياسات متفقة مع معايير معهد المدققين الداخليين (IIA).
- تطوير نظام داخلي رسمي للتدقيق الداخلي.
- إعداد برنامج عمل رسمي وخطة تدقيق داخلي موافق عليها من قبل الوزارة.
- أن تعمل الوزارة على تطوير هيكل تنظيمي وإجراءات توضح الصلاحيات والمسؤوليات من أجل تنفيذ واجباتها بشكل فعال.
- إن الكادر الوظيفي ينبغي أن يكون مدرباً ومؤهلاً مع مستوى مناسب من الخبرة.
- أن لا يشترك أي من الكادر الوظيفي للتدقيق الداخلي في أي لجنة إدارية.
- تخصيص موارد مالية وتشغيلية كافية لقسم التدقيق الداخلي من أجل تحقيق أعلى فائدة من عملياته.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٧. الموارد البشرية

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا وجود بعض المحددات في أداء قسم الموارد البشرية والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- فقدان وثائق بعض الموظفين مثل السيرة الذاتية والشهادات.
- لا يتم تحديث بعض سجلات الموظفين بشكل منتظم أو عدم الاحتفاظ بها بشكل مناسب، وبالتالي، لم نتمكن من تتبع المبالغ المدفوعة في قائمة الرواتب مع ما تم المصادقة عليه.
- إن ملفات الموظفين لا تتضمن على فهرسة بالمحتويات.
- بعض ملفات الموظفين كانت مفقودة.
- جميع السجلات محتفظ بها بشكل يدوي.

التوصية

نوصي الاحتفاظ بالسجلات الشخصية للموظفين بشكل مكتمل وتحديث هذه السجلات بشكل منتظم لضمان الأخذ بعين الاعتبار أي تغير في حالة الموظفين لضمان اكتمال المعلومات المتعلقة بالموظفين.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٨. دليل التفويض والصلاحيات

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

لا تمتلك الوزارات قائمة بالأشخاص المخولين بالتوقيع، نماذج التوقيع ولائحة صلاحيات رسمية تحدد دور كل الموظفين المخولين للوزارات وحدود موافقتهم لتحويل وتنفيذ المعاملات والمدفوعات المصرفية من حسابات الوزارة المصرفية وحدود الصلاحية لكل وظيفة في الوزارة.

التوصية

نوصي الوزارات بإعداد لائحة صلاحيات لكافة عملياتهم وذلك لضمان تطبيق إجراءات رقابة كافية ومناسبة.

لائحة الصلاحيات ينبغي أن تحدد المناصب المخولة بالتوقيع، الأنشطة المخولين بها حدود الصلاحيات لكل عمليات وأنشطة الوزارة متضمنة التحويلات النقدية والمدفوعات.

أنواع الصلاحيات ينبغي أن تغطي ما يلي:

- إعداد العملية.
- المراجعة.
- المصادقة.

لائحة الصلاحيات للوزارات ينبغي أن تراجع وتصادق من قبل مستوى مناسب من الحكومة العراقية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٩. المطابقة مع سجلات وزارة المالية

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا إلى الوزارات، لاحظنا أن معظم الوزارات لا تعد مطابقات شهرية بين المبالغ المدفوعة من قبل وزارة المالية وبين المبالغ المقبوضة من قبل كل وزارة، لتسوية سجلات وزارة المالية مع سجلات كل وزارة.

إن الهدف الرئيسي من هذه المطابقات هو التأكد من أن كافة المبالغ المستلمة من وزارة المالية تم تسجيلها من قبل الوزارة.

التوصية

نوصي بأن تقوم كل وزارة بإعداد مطابقات شهرية مع وزارة المالية لضمان التسجيل الصحيح لكافة المعاملات في سجلات الحسابات لكل وزارة، وإن أية فروقات ينبغي متابعتها بشكل دوري.

هذه المطابقات ينبغي إعدادها بصورة ملائمة وأن تتم المصادقة عليها من قبل المستويات المناسبة في الوزارة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٠. لائحة صلاحية التوقيع

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا أن الوزارات لا تمتلك لائحة حدود صلاحيات، نظراً لوجود عدد من المدراء في بعض الوزارات يمتلكون صلاحية توقيع الشيكات من دون وجود حدود، أو حد أعلى لمبلغ الشيك هذا بالإضافة إلى وجود العديد من التنقلات الوظيفية للمدراء بين الأقسام.

التوصية

نوصي كل وزارة أن تعمل على إعداد لائحة صلاحيات لتحديد الأشخاص المخولين في كل وزارة لإصدار الشيكات.

بالإضافة إلى ذلك، لائحة الصلاحيات ينبغي أن تحدد المستويات العليا اللازمة للمصادقة على إصدار الشيكات ذات القيمة العالية والتي يجب أن يتم تحديدها من قبل كل وزارة وفقاً لحجم النفقات.

في جميع الحالات، على الأقل ينبغي التوقيع على الشيك من قبل شخصين.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١١. فصل المهام في عملية الرواتب

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال مراجعتنا لعملية تسجيل الرواتب في الوزارات، لاحظنا عدم وجود فصل كاف للمهام في عمليات الرواتب. حيث أن الموظف المسؤول عن الاحتفاظ بسجلات الرواتب وإعداد قوائم الرواتب، هو مسؤول أيضاً عن إدخال قوائم الرواتب داخل النظام. لذلك فإن السجلات المحاسبية أكثر عرضة للأخطاء المقصودة وغير المقصودة بسبب عدم وجود فصل كاف بين المهام والمسؤوليات.

التوصية

نوصي بأن يتم الفصل في المهام كما يلي:

- قوائم الرواتب ينبغي أن يتم إعدادها من قبل المحاسب وأن تراجع من قبل محاسب مستقل آخر ومن ثم يتم مراجعتها والمصادقة عليها من قبل المدير المالي.
- إن الموظف المسؤول عن إعداد قوائم الرواتب يجب أن يكون مستقلاً عن الموظف المسؤول عن إدخال القوائم في نظام الرواتب.
- يجب إعداد تسوية بين سجلات الرواتب والسجلات المحاسبية على أساس شهري.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٢. الدفع النقدي للرواتب

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال مراجعتنا لعملية الرواتب في الوزارات، لاحظنا أن معظم الوزارات تعمل على دفع الرواتب نقداً. حيث أن الدفع النقدي للرواتب بشكل مباشر أو من خلال لجنة توزيع الرواتب يزيد من خطورة خسارة النقد عند عملية التوزيع.

كذلك، لاحظنا أيضاً أن بعض الموظفين يخولون موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم، بالإضافة إلى ذلك، ففي بعض الحالات لا يوقع الموظف على قائمة الرواتب لإثبات استلامه للراتب.

التوصية

نوصي الوزارات بدفع رواتب الموظفين عن طريق التحويل إلى الحساب الشخصي لكل موظف من أجل تجنب المخاطر التي تترافق مع عملية الدفع النقدي للرواتب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٣. الإعداد اليدوي للرواتب

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال مراجعتنا لعملية الرواتب في الوزارات، لاحظنا أن الوزارات تعد الرواتب يدوياً. هذه العملية مجهددة ومستنفدة للوقت. بالإضافة إلى ذلك، أن الإعداد اليدوي للرواتب يزيد من خطورة الأخطاء البشرية.

التوصية

نوصي بتطبيق نظام رواتب موحد لكافة الوزارات. إن استخدام برامج حاسوبية لعملية إعداد الرواتب سوف تقلل من الأخطاء البشرية وتوفر المزيد من الوقت. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوزارات يمكن أن تستفيد من النظام الإلكتروني في المجالات التالية:

١. إعداد قوائم الرواتب.
٢. توحيد ساعات العمل مع معالجة قوائم الرواتب إلكترونياً.
٣. توحيد ملفات الموظفين.
٤. التحديث الآلي لرواتب الموظفين الناتجة عن تعيين موظفين جدد والاستقالة.
٥. إمكانية استخدام هذا البرنامج لتقييم الموظفين.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٤ . الشيكات الصادرة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا إلى الوزارات، لاحظنا أن قسم المحاسبة لا يمتلك نسخة من الشيك الصادر ونسخة مصورة من هوية الشخص المستلم.

إن امتلاك نسخة من الشيك الصادر ونسخة من هوية الشخص المستلم للشيك وتوقيع الشخص المستلم على نسخة الشيك يعد دليل على استلام الشخص للشيك وبالتالي تقليل المخاطرة والأخطاء والدعاوي.

التوصية

نوصي قسم الحسابات في كل وزارة بالحصول على نسخة من الشيك لكل عملية دفع عن طريق الشيكات ونسخة مصورة من هوية الشخص المستلم وتوقيع المستلم على نسخة الشيك.

كذلك، ينبغي أن تكون جميع الشيكات الصادرة للمستفيد الأول فقط (مسطرة).

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٥. المراقبة والتدقيق الداخلي للشركات المرتبطة بالوزارات

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا إلى الوزارات، لاحظنا أن أقسام التدقيق الداخلي للوزارات لا تغطي عمليات الشركات والوحدات المرتبطة بتلك الوزارات.

التوصية

نوصي الوزارات بتوسيع نطاق عمل أقسام التدقيق الداخلي التابعة لها لزيارة الشركات المرتبطة بها لتدقيق كافة عملياتها على أساس دوري.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٦. الوثائق المؤيدة والمرفقة بمستندات الصرف

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا إلى الوزارات، لاحظنا أن الوثائق المؤيدة والمرفقة بمستندات الصرف لم يتم تأشيرها بختم يؤكد الصرف وخلاف ذلك سوف تكون هذه المستندات بعد صرفها عرضة للتغيير مما يزيد من مخاطر التسديد المتكرر للوثائق.

التوصية

إن كافة مستندات الصرف والوثائق المؤيدة لها ينبغي أن يتم ختمها بختم "دفع" مباشرة بعد عملية الدفع لمنع عملية التسديد المتكرر لنفس الوثائق.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٧. التسوية بين الوزارات والشركات التابعة لها

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا أن الوزارات لا تعد تسويات شهرية مع الشركات التابعة لها من أجل تسوية خطابات الاعتمادات الممولة من قبل وزارة المالية.

إن عدم وجود تسويات شهرية بين الوزارات والشركات التابعة لها سوف يزيد من مخاطرة وجود مبالغ موقوفة وغير مسجلة لم يتم تسويتها بين الوزارة والشركات التابعة لها. ومن جانب ثان، فإن التسوية المعدة من قبل الوزارة مع الشركات التابعة لها يزيد من الرقابة على أنشطة الشركات ويقلل من مخاطر الأخطاء.

التوصية

نوصي كافة الوزارات بإعداد تسويات شهرية مع الشركات التابعة لها. هذه التسويات ينبغي إعدادها على أساس شهري ويتم المصادقة عليها من قبل المستويات المناسبة في الوزارة والشركة.

إن جميع الموقوفات ينبغي تسويتها على أساس دوري.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٨ . النماذج المعتمدة للعقود

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال زيارتنا إلى الوزارات، لاحظنا أنه لا يوجد نموذج معتمد من عقود تجهيز البضائع والخدمات. حيث تقوم كل وزارة بإعداد بنود عقود التجهيزات والخدمات داخلياً متضمناً الشروط القانونية والمالية.

التوصية

نوصي بأن تقوم الوزارات بمراجعة نماذج العقود المتبعة حالياً بالاعتماد على استشارة خبراء ماليين وقانونيين مستقلين. كذلك ينبغي أن يكون هناك نموذج عقد لكل وزارة لتغطية الشروط العامة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٩. الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

لاحظنا أن سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن الأرقام التعريفية للموجودات الثابتة. إن تخصيص الرقم التعريفي لكل موجود يساعد الوزارات على تتبع اثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويوفر إمكانية المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسهل من عملية التحقق المادي للموجودات الثابتة للوزارات.

التوصية

نوصي الوزارات بضرورة تخصيص أرقام تعريفية لكل بند من بنود الموجودات الثابتة التي ينبغي أن تكون مسجلة في سجل الموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بعمل جرد دوري مستقل للتحقق من وجود الموجودات الثابتة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢٠. دليل إعداد الموازنة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارات، لاحظنا أن قسم الموازنة في الوزارات يمتلك نموذجاً لإعداد الموازنة، ولكن لا يمتلك دليلاً شاملاً لإعداد تلك الموازنة.

إن الدليل سوف يقدم إرشادات خلال عملية إعداد الموازنة ويقدم أسس لإعداد الموازنة التشغيلية والرأسمالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن دليل إعداد الموازنة ينبغي أن يستخدم كدليل لتطبيق ومراقبة الموازنة.

إن هذا الدليل يساعد في تحقيق أهداف الوزارات من إعداد الموازنات كما يقلل من حالة عدم الثبات في إعداد الموازنات السنوية.

التوصية

نوصي وزارة المالية بضرورة عمل دليل لإعداد الموازنة، وعقد دورات تدريبية لكوادر أقسام الموازنة في الوزارات من أجل تدريبهم على متطلبات، طرق، وأهداف الموازنات الحكومية السنوية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم الوزارات بتوثيق الأسس والافتراضات المستخدمة في إعداد الموازنة السنوية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢١. متابعة توصيات الرسالة الإدارية السابقة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا وفهمنا لنظام الرقابة الداخلية للوزارات العراقية، لاحظنا ان ديوان الرقابة المالية عمل على المتابعة والطلب من الوزارات المعنية لتحسين وتطبيق التوصيات الواردة في الرسائل الإدارية السابقة.

ومع ذلك، لا توجد خطة عمل متبعة من قبل الوزارات لمتابعة وتطبيق توصيات الرسائل الإدارية السابقة.

الملاحظات العامة من الرسالة الإدارية للسنة الحالية تشمل ملاحظات الرسائل الإدارية للفترة السابقة والتي لم يتم حلها حتى هذا التاريخ.

التوصية

ان جميع التوصيات والرسائل الإدارية السابقة أصدرت من اجل تعزيز هيكل الرقابة الداخلية ولضمان الأخذ بعين الاعتبار قضايا المحاسبة وإعداد التقارير من قبل الوزارات العراقية، نحن نعتقد بان المتابعة المنتظمة والتنفيذ الكامل لتوصيات الرسالة الإدارية أساسي لتطوير نظم الرقابة الداخلية والمحاسبية للوزارات العراقية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة النفط

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. نظام التحميل التشغيلي عند محطات التحميل

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا أن وزارة النفط لا تعمل بنظام قياس متري وتحميلي تشغيلي متكامل عند محطات التحميل. بدلاً من هذا تقوم الشركات المنتجة بتحديد كمية كل شحنة من خلال الرجوع إلى تقارير القياس.

لاحقاً، خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ تم إيقاف مبيعات التصدير لعدة أيام لحين تركيب أنظمة قياس متري، ولكن هذه الأنظمة لم يتم تعييرها ولا تسليمها رسمياً إلى وزارة النفط العراقية.

غياب نظام تحميلي تشغيلي متكامل يؤدي إلى عدم إمكانية تحديد الكميات المحملة بدقة ويمكن أن تكون عرضة لسوء التقدير عند القراءة والاحتساب.

التوصية

نوصي وزارة النفط على متابعة وتسريع عملية تنصيب أنظمة قياس عند محطات التحميل ومحطات التخزين وآبار النفط.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. التسويات مع سجلات الشركات التابعة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا إن وزارة النفط لا تعد تسوية لسجلاتها وشركات إنتاج النفط وشركات التصفية والتوزيع.

إن القسم الفني في الوزارة يحصل على تقارير من الشركات التابعة ثم يقوم القسم بتلخيص هذه التقارير وتقديمها إلى الوزير من دون التحقق من دقة البيانات الموجودة أو تسوية المبالغ مع السجلات المحتفظ بها من قبل الشركات. لاحظنا وجود بعض الفروقات بين سجلات وزارة النفط والتقارير الشهرية للشركات، ومع ذلك القسم الفني عزا تلك الفروقات إلى اختلاف أنظمة القياس المترية المستخدمة من قبل الشركات، وعدم وجود نظام قياس متري موحد.

التوصية

نوصي وزارة النفط بتنفيذ تسوية شهرية بين سجلاتها والشركات فيما يتعلق بكمية النفط المنتجة والمباعة والمسلمة إلى المصافي. كما ينبغي متابعة كافة الفروقات وحلها بشكل دوري.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. تسجيل خطابات الاعتمادات

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا ان القسم المالي في وزارة النفط لا يحتفظ بسجلات لمعاملات خطابات الاعتمادات بالإضافة إلى ذلك، لا يتم إعداد تسويات دورية مع وزارة المالية.

ان هذا ربما يؤدي إلى عدم دقة وصحة السجلات.

التوصية

نوصي قسم المالية بتعجيل عملية تصويب النظام المحاسبي للاحتفاظ بالسجلات المحاسبية لكافة عمليات خطابات الاعتمادات المتعلقة بوزارة النفط.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٤. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan).

فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan).

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد	تاريخ اخر عملية دفع من الاعتماد
٢٠٠٤/١٣٠٦	النفط	١٤,٣٩١,٧٢١	١٤,٣٩١,٧٢١	٢٠٠٥/٣/١٧	٢٠٠٦/٢/٤	لا توجد دفعات
٢٠٠٤/٩٩٠	النفط	٩٤,٧٣٧	٩٤,٧٣٧	٢٠٠٥/٢/١٠	٢٠٠٥/٥/١٠	لا توجد دفعات

التوصية

نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الحالة الحالية لكل التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومتابعة ومعالجة جميع الأرصدة القائمة القديمة.

كذلك، نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٥. متابعة تخصيصات خطابات الاعتماد الخاصة بالوزارة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

أن وزارة المالية تعمل على المصادقة على التخصيص الممنوح لخطابات الاعتماد لكل وزارة وترسل هذه الموافقة إلى تلك الوزارات وإلى البنك المركزي العراقي. بناءً على هذه الموافقة، تقوم الوزارات بعد ذلك بفتح خطابات اعتماداتها لدى المصرف العراقي للتجارة.

لاحظنا ان وزارة النفط أصدرت طلبات تتجاوز التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية. مما يبين ان الوزارة لا تحتفظ بسجلات كافية تبين التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية والمدفوع من تلك التخصيصات والرصيد المتبقي.

الأمثلة التالية تبين أوامر الدفع الصادرة من قبل وزارة النفط التي تزيد على تخصيصها .

رقم الكتاب	رقم خطاب الاعتماد	الجهة الفاتحة للاعتماد	المبالغ المطلوب تحويله	التخصيص المتاح
٢٠٠٦/٠٤/٠٦	٢٠٠٥/٢٣٨٢	شركة نفط الشمال	٦٣٧,٧٠٥	٢٤,٧٢٨

التوصية

نوصي الوزارة على إعداد نظام مراقبة رسمي موثق على التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية والمبالغ المدفوعة والرصيد المتبقي لمنع أو اكتشاف الطلبات التي تتجاوز التخصيصات.

إذا تمت المصادقة على أي تجاوز في التخصيصات يجب ان يكون موثق بشكل رسمي ومصادق عليه من سلطة مخولة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة النفط
شركة تسويق النفط
(استيراد منتجات النفط)

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. الإجراءات الرقابية الداخلية على استيراد النفط

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلا مراجعتنا، لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تمتلك دليل إجراءات رقابة داخلية موثقة حول استيراد المنتجات النفطية. إن تعليمات الإدارة العليا المتعلقة بهذه الإجراءات توثق بشكل مذكرات داخلية.

في هذه الحالة، إن الخطورة تكمن في تطبيق الإجراءات بشكل متضارب من قبل الموظفين، كما إن الموظفين الجدد لن يكون لهم إطلاع على الإجراءات والسياسات المصادق عليها.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بإعداد والاحتفاظ بإجراءات رقابة داخلية نموذجية مكتوبة عن استيراد المنتجات النفطية.

إضافة إلى ذلك، إجراءات مراقبة تفصيلية ينبغي ان تتبع من قبل الإدارة العليا للتأكد من فعالية وتمائل تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. نظام القياس المتري للمنتجات النفطية المستوردة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا أن كمية المنتجات النفطية المسلمة من قبل المجهزين إلى محطات خزن شركة تسويق النفط يتم تحديدها عن طريق مقياس العمق الموجود في كل محطة تخزين. إن إدارة قسم الشحن في شركة تسويق النفط، تقبل بقياسات مقياس العمق للمنتجات النفطية المستوردة وتقوم بمطابقتها مع الكمية حسب الفواتير.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بتطبيق نظام قياس متري دقيق لتواكب أفضل تطبيقات السوق ولضمان فاعلية الرقابة على كميات المنتجات النفطية المستوردة.

عند استلام كل شحنة من المنتجات النفطية، الكمية المسلمة في بوليصة الشحن ينبغي أن تقارن مع قراءات نظام القياس المتري لشركة تسويق النفط من قبل شخص مستقل مخول.

كذلك نوصي بتطبيق سياسة مناسبة لحماية أجهزة القياس من خلال نصب أجهزة القياس في مكان آمن لا يدخلها إلا أشخاص مخولين مصرح لهم بالدخول.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. التسوية بين المنتجات النفطية المستوردة وسجل الأستاذ

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال مراجعنا، لاحظنا انه لا يوجد تسوية شهرية بين سجل الأستاذ للمنتجات النفطية المستوردة لشركة تسويق النفط وبين الكميات المستوردة المسجلة من قبل شركة صابرا أو خيلاني (شركة خدمات مجازة التي تراقب دخول وتأكد اكتمال تسليم المنتجات النفطية المستوردة في المحطة).

إن التسويات الشهرية بين سجل أستاذ الاستيراد وتقارير شركة صابرا أو خيلاني تقدم نظام رقابة رئيسي على اكتمال الكميات الشهرية المستلمة لكل أنواع المنتجات النفطية وتقدم آلية لتحديد أي كميات مفقودة في الوقت المناسب.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بإعداد تسويات شهرية بين سجل أستاذ استيراد المنتجات النفطية وتقارير شركة صابرا أو الخيلاني من أجل مراقبة ومطابقة الكميات المسجلة مع تأييد الطرف الثالث.

بالإضافة إلى ذلك، نوصي بمراجعة ومصادقة التسويات الشهرية من قبل مستوى إداري مناسب لضمان إعداد مناسب للتسوية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٤. التسويات الشهرية مع مجهزي المنتجات النفطية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا إن قسم المالية في شركة تسويق النفط لا يقوم بطلب كتاب تأييد أو يقوم بإعداد تسويات بين كشوفات المجهزين للمنتجات النفطية والسجلات المحاسبية الأساسية على أساس شهري.

ونتيجة لذلك، فإن هنالك احتمال بعدم اكتشاف الأخطاء المحاسبية في الوقت المناسب مثل فقدان أو تكرار الفواتير، أو البضائع المستلمة من قبل شركة تسويق النفط في فترة زمنية معينة ولكن يتم حسابها حتى فترة زمنية لاحقة.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بطلب كشف تأييد وكشوفات حساب من كافة المجهزين للمنتجات النفطية المستوردة على أساس شهري. إن أرصدة المجهزين بعد ذلك ينبغي أن تتم تسويتها مع سجلات شركة تسويق النفط وينبغي التحقيق في أية إختلافات وحلها في الوقت المناسب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٥. التسويات البنكية

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا إن سومو لا تعمل على إعداد تسويات بنكية موثقة على أساس شهري لحساباتها البنكية، حيث يتم إعداد التسويات البنكية في نهاية السنة فقط.

نتيجة لذلك، هنالك ضعف في الرقابة على دقة المحاسبة على المعاملات البنكية، وأي خطأ لن يتم اكتشافه مباشرةً.

التوصية

نوصي بضرورة إعداد التسويات البنكية بشكل شهري وفي أقرب وقت بعد انتهاء الشهر. وللتأكد من صحة إعداد التسويات البنكية، يجب أن يتم مراجعتها من قبل شخص مستقل عن عملية إعداد التسوية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٦. البنود العالقة في التسويات البنكية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال عملية مراجعتنا للتسوية بين شركة تسويق النفط والمصرف العراقي للتجارة (حساب رقم ١٠٢٩)، لاحظنا أن هناك بنود عالقة لفترة طويلة وبأرصدة كبيرة تخص سنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، على سبيل المثال:

- عمولات بمبلغ ٩٩٤,٨١٦ دولار أمريكي ظهرت بكشف المصرف العراقي للتجارة ولم تظهر في سجلات شركة تسويق النفط.
- سحبات بمبلغ ٧٥٢,٩١٤,٠٦٦ دولار أمريكي ظهرت بكشف المصرف العراقي للتجارة ولم تظهر في سجلات شركة تسويق النفط.
- إيداعات بمبلغ ٤٦٥,٠٠٨,٠١٩ دولار أمريكي لم تظهر بكشف المصرف العراقي للتجارة وظهرت في سجلات شركة تسويق النفط.

التوصية

إن البنود العالقة ينبغي أن يتم تسويتها على أساس شهري، وان إي بنود عالقة لفترة طويلة وغير اعتيادية ينبغي أن يتم توضيحها بشكل ملائم وحلها في الوقت المناسب.

كذلك، نوصي سومو بطلب وتسوية كشوفات الحساب والتأيديات من المصرف العراقي للتجارة بشكل منتظم وعلى أساس شهري.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٧. نظام حفظ الملفات

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا أن الوثائق المؤيدة لعمليات استيراد المنتجات النفطية موزعة ضمن أقسام التسويق والشحن والمالية لشركة تسويق النفط. كافة الوثائق المتعلقة بكل عملية استيراد مثل العقود مع المجهزين واحتساب الأسعار ونشرات بلائس المستخدمة في احتساب أسعار المنتجات النفطية المستوردة، بوليصة الشحن، شهادة الاستيراد، الإشعار الدائن وأمر حوالة البنك، حيث لم يتم تجميعهم في ملف واحد.

إن الإدارة والمدققين قد يحتاجوا لبعض البيانات المتعلقة بعمليات الاستيراد، وبالتالي ينبغي جمع الوثائق المؤيدة في مكان واحد ولاحفاظ بها مع نظام مرجعي ورقمي مناسب في مكان آمن لتسهيل استرجاع المستندات متى ما طلبت.

التوصية

نوصي سوما بتطوير نظام حفظ للملفات مناسب من أجل حفظ نسخ عن المستندات والوثائق المؤيدة المرتبطة باستيراد المنتجات النفطية لتسهيل استرجاع البيانات متى طلبت.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٨. العقود والمستندات الداعمة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال مراجعتنا للمنتجات النفطية المستوردة، لاحظنا إن قسم التعاقد لم يزود قسم المالية وقسم الشحن بنسخ كاملة من العقود بدلاً من ذلك يتم تقديم ملخص بالعقود المجهزة فقط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قسم الشحن لا يزود قسم المالية بنسخ من بوليصة الشحن أو تقارير شركة صابرا أو خيلاني. وبدلاً من ذلك، يعمل قسم الشحن على تلخيص الكميات كما مبينة في شهادة الاستيراد وإرسالها إلى قسم المالية لاحتساب السعر وإعداد القوائم والإشعارات الدائنة.

كذلك، لاحظنا خلال عام ٢٠٠٧ أن الأسعار لم تحتسب من قبل قسم المالية كما تم إليه الإشارة أعلاه، بل تم احتساب الأسعار من قبل قسم العقود. إن مثل هذه الإجراءات تحول دون مطابقة الكميات في القوائم مع الكميات في العقد وبوليصة الشحن من قبل قسم المالية بشكل مستقل.

التوصية

نوصي بتزويد قسم المالية بنسخ من كافة العقود وبوليصة الشحن وتقرير شركة صابرا أو الخيلاني وكافة الوثائق المؤيدة ذات العلاقة باستيراد المنتجات النفطية لتعزيز الشفافية وإجراء مطابقة مستقلة بين الأقسام.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٩. فاتورة المجهزين

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا أن شركة تسويق النفط لم تحصل على فواتير من بعض مجهزين المنتجات النفطية المستوردة. من أجل تقليل مخاطر حدوث أخطاء، من الضروري الحصول على فواتير كافة المجهزين للمنتجات النفطية المستوردة لكونها تمثل دليلاً رسمياً للمعاملة، وبالتالي تجنب مخاطر حدوث أخطاء مقصودة وغير مقصودة.

فيما يلي بعض الأمثلة على عدم حصول شركة تسويق النفط على قوائم من المجهزين:

نوع المنتج النفطي	التاريخ	المبلغ بالدولار الأميركي
الكاز	٣١ كانون الثاني ٢٠٠٦	٦,٧٨٩,٥١٥
الكاز	٣١ كانون الأول ٢٠٠٦	١٦,٩٧٦,٤٩٨

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بالحصول على القوائم من كافة المجهزين للمنتجات النفطية المستوردة من أجل التحقق من الكمية والسعر المطلوب وكما هو مشار إليه في العقد.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٠. السيطرة على القوائم وشهادات الاستيراد

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

لاحظنا أن كل الوثائق اليدوية مثل الإشعارات الدائنة والقوائم وشهادات الاستيراد من قسم الشحن تم ترقيمها يدوياً.

التوصية

نوصي قسم المالية وقسم الشحن باستخدام وثائق مرقمة مسبقاً بصورة متسلسلة للقوائم وشهادات الاستيراد وكل النماذج المستخدمة الأخرى.



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١١. الوثائق الداعمة للمدفوعات

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا أن شركة تسويق النفط لم ترفق قسيمة البنك لمدفوعات القوائم المتعلقة بمجهزين المنتجات النفطية المستوردة كما لم تحصل على توقيع وإشعار استلام الدفعة. وبالتالي فإن التسديد والدفع للمجهزين غير مدعومة بوثائق مناسبة ويمكن المطالبة بها مرة ثانية من قبل المجهز.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بالحصول على قسيمة البنك عند كل تحويل دفعات لمجهزين المنتجات النفطية المستوردة والحصول على تأييد من المجهزين عند تسديد أي قائمة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٢. سندات الصرف والوثائق المؤيدة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا إن شركة تسويق النفط لم تقم بختم مستندات الصرف والوثائق المؤيدة لها بعد إتمام عملية الصرف بما يفيد الدفع "دفع"، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة خطر تكرار الدفع لنفس الفاتورة.

التوصية

إن كافة سندات الصرف والوثائق المؤيدة لها ينبغي ختمها مباشرة بما يفيد الدفع "دفع" بعد الصرف لتجنب الدفع المتكرر لنفس الفاتورة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٣. التسويات بين الأقسام

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا إن شركة تسويق النفط لم تقم بإعداد تسويات دورية للكميات المستوردة والمصدرة للمنتجات النفطية بين الأقسام التابعة لها، على سبيل المثال التسوية بين قسم الشحن وقسم المالية.

إن مخاطر عدم وجود التسويات يؤثر على دقة واكتمال السجلات المالية التي ربما تحدث ولا يمكن اكتشافها في الوقت المناسب.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بإعداد تسويات دورية بين أقسامها لاكتشاف وإعداد التقارير عن الأخطاء في الوقت المناسب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٤. سعر الصرف

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

لاحظنا ان سعر الصرف المستخدم للدولار الأمريكي في السجلات المحاسبية / ميزان المراجعة لسومو هو ١ دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦، بينما سعر السوق هو ١٣٣١ دينار عراقي مقابل ١ دولار أمريكي.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط ترجمة مبيعات صادرات النفط في سجلاتها المحاسبية على أساس سعر الصرف المحدد للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي في تاريخ المعاملة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٥. نسخ احتياطية أو خطة الطوارئ

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تمتلك سياسة رسمية لحفظ النسخ الاحتياطية لبيانات سومو. ينبغي تنظيم سياسة لحفظ النسخ الاحتياطية بطريقة تضمن الحصول على نسخ احتياطية لبيانات سومو بشكل منتظم ويفضل أن يكون يومياً.

في حالة غياب نظام حفظ نسخ احتياطية لسجلات سومو قد يؤدي إلى فقدان الوثائق والمعلومات في الحالات الطارئة، على سبيل المثال الحريق، التخريب، الخ.

التوصية

نوصي إدارة شركة تسويق النفط بإعداد والمصادقة على سياسة للحالات الطارئة واستعادة البيانات لضمان استمرارية العمليات، ولضمان امتلاك شركة تسويق النفط نسخ احتياطية من سجلاتها بشكل مطبوع والكتروني لتقليل مخاطر فقدان وخسارة البيانات.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة النفط
شركة تسويق النفط
(مبيعات تصدير النفط)



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. السياسات والإجراءات المعتمدة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

من خلال عملنا، لاحظنا ان سومو لا تملك سياسات وإجراءات موثقة ومصادق عليها لإعداد، ومراجعة ومصادقة علي قوائم مبيعات التصدير.

إن الخطورة تكمن في تطبيق الإجراءات بشكل متضارب من قبل الموظفين، كما إن الموظفين الجدد لن يكون لهم إطلاع على الإجراءات والسياسات الموافق عليها.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بإعداد إجراءات رقابة داخلية نموذجية مكتوبة لإعداد، والمراجعة والمصادقة علي المبيعات المصدرة وانشطة القسم المالي الأخرى. عند إعدادها يجب ان تتم المصادقة عليها من قبل الإدارة العليا ومن ثم تدريب الموظفين لفهمها وتطبيقها.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. الوثائق المؤيدة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا أن الوثائق المؤيدة لعمليات مبيعات زيت الوقود موزعة في كل أقسام شركة تسويق النفط ولم يتم حفظها في مكان واحد في قسم محدد. مثال على تلك الوثائق تقرير الخيلاني للقائمة رقم F١٠٦/١١٢، F١٠٦/٠٨٠ و F١٠٦/٠٠٢.

إن كل من المدققين والإدارة قد يحتاجون إلى بيانات ومعلومات عن مبيعات النفط والمنتجات النفطية، وبالتالي ينبغي جمع هذه الوثائق في ملف واحد في مكان آمن مع نظام ترقيمي ومرجعي مناسبين لتسهيل عملية استرجاع الوثائق عند الطلب.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بتطوير نظام حفظ الملفات من أجل الاحتفاظ بكافة الوثائق المؤيدة لعمليات بيع النفط والمنتجات النفطية لتسهيل استرجاع البيانات متى ما طلبت.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. التقارير الإدارية

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا أن تقارير مبيعات صادرات النفط المعدة من قبل شركة تسويق النفط غير كافية مقارنة مع طبيعة ومستوى تعقيد عمليات وعدد معاملات شركة تسويق النفط.

كذلك، شركة تسويق النفط لا تملك نظام إعداد تقارير إدارية رسمي لتحديد جميع التقارير التي يجب ان يتم إعدادها بشكل منتظم من قبل كل قسم والجهات التي يجب ان تراجع وتحلل كل تقرير.

التوصية

نوصي أن يتم تطوير نظام إعداد تقارير إدارية يغطي كل أنشطة وعمليات سومو بشكل دوري ومنتظم. إن جميع التقارير يجب إعدادها لأغراض مراجعة الإدارة بوقت قصير بعد نهاية كل شهر.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٤. التسوية مع الشركات المنتجة للنفط

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تعمل على إجراء تسوية موثقة مع شركتي إنتاج النفط، على الرغم من أن شركة تسويق النفط تستلم تقارير مبيعات الصادرات بصورة شهرية من قبل شركة إنتاج نفط الشمال والجنوب. كذلك لاحظنا أن سومو لا تحتفظ بنسخ من هذه التقارير.

إن التسوية بين شركة تسويق النفط والشركات المنتجة للنفط ضرورية من أجل الرقابة على المبيعات المصدرة عن طريق مطابقة السجلات بين الشركتين، إن غياب مثل هذه التسوية قد يؤدي إلى حدوث الأخطاء وعدم اكتشافها في الوقت المناسب وتقلل عملية السيطرة على الكميات المصدرة.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بإعداد تسوية موثقة شهرية مع شركات إنتاج النفط في أقصر فترة ممكنة بعد نهاية الشهر، من أجل مراقبة ومطابقة سجلات المبيعات المصدرة مع تأييد الشركات المنتجة للنفط.

كذلك نوصي مدير قسم الشحن بمراجعة ومصادقة التسوية الشهرية ومتابعة جميع البنود العالقة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٥. التوثيق التفصيلي لاجتماعات لجنة إحالة العقود

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا أن محاضر اجتماعات لجنة إحالة عقود مبيعات النفط المصدرة لا توثق بصورة تفصيلية. بدلاً من ذلك يتم إصدار مذكرة عن العقود المحالة موقعة من قبل المدير العام لشركة تسويق النفط إلى وزير النفط للمصادقة.

التوصية

نوصي بأن تقوم شركة تسويق النفط بتطوير سياسة لتوثيق كافة محاضر اجتماعات لجنة إحالة العقود لتخدم الإدارة والمدققين كمرجع لهذه الاجتماعات ولتوثيق مصادقة أعضاء اللجنة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٦. الفصل في المهام

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال عملنا، لاحظنا أن وزير النفط رفض الكمية المقترحة لمبيعات صادرات النفط للعقد رقم M/٠٦/٠٣، كما صادق على ٥٠% فقط من الكمية المقترحة من مبيعات صادرات النفط للعقد رقم M/٠٦/٢٦. ومع ذلك، لاحقاً تمت المصادقة على الكميات المقترحة للعقدين من قبل مستشار وزير النفط والذي شغل منصب رئيس لجنة إحالة العروض أيضاً.

غياب الفصل في المهام يؤدي إلى ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية وزيادة احتمال الأخطاء المقصودة وغير المقصودة.

التوصية

نوصي إدارة سومو بضرورة الفصل في المهام المتعارضة. وتخصيص الموافقة على عقود صادرات المبيعات وكميات المبيعات بوزير النفط، من أجل تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية على عملية الإحالة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٧. إجراءات الحصول على عروض لعقود النفط

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا أن عقود بيع النفط الخام بشكل رئيسي تحال إلى زبائن موجودين سابقاً، بدون إجراء عملية العروض والمناقصات. حيث إن الإدارة تعمل على تقييم الأداء السابق للزبائن الموجودين كأساس في إحالة العقود. ومع ذلك، لا يوجد توثيق لعملية التحليل والتحري لضمان كفاءة الشركات التي يتم اختيارها.

التوصية

نوصي بأن تقوم شركة تسويق النفط بتطبيق إجراءات الحصول على عروض لإحالة عقود المبيعات. إجراءات عملية العروض تقلل مخاطر العمليات غير المصرح بها ولا تكون العمليات خارج المسار الطبيعي ولمنح فرص متساوية إلى كل المتقدمين بالعروض والاختيار يكون بطريقة شفافة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٨. عقود مبيعات الصادرات

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا وجود عقدين لمبيعات صادرات النفط لم يتم توقيعها من قبل المشتريين. بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا أن هناك بعض التأخير في توقيع بعض عقود مبيعات الصادرات في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ على سبيل المثال عقد رقم (M/٠٦/١٨) والعقد رقم (M/٠٦/٠٦) التي تم توقيعها بتاريخ ٤ نيسان ٢٠٠٦ و ١ آذار ٢٠٠٦، على التوالي، بينما بدأت عملية الشحن خلال شهر شباط ٢٠٠٦.

هذه الحالات ربما تزيد من حدوث الأخطاء فيما يتعلق بشروط وتنفيذ العقود.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط عدم البدء بعملية الشحن لأي مشتري قبل استلام عقد مبيعات الصادرات الموقع من قبل المشتري.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٩. وجهة الشحنات

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

وفقاً لنماذج عقود مبيعات صادرات النفط المعتمدة من قبل سومو، تكون وجهة ناقلات النفط محددة مسبقاً في العقد، وأي تغيير في الوجهة يكون خاضعاً لموافقة مسبقة من سومو. ومع ذلك، لاحظنا أن هنالك ١٣ عقد لتصدير مبيعات النفط تعطي للمشتري حرية اختيار وجهة الشحنة. وبالتالي هذا الإجراء يؤثر على سعر البيع الرسمي الذي يتم تحديده بالاعتماد على وجهة الشحنة والتي يتم تحديدها من قبل المشتري والتي تؤثر على إيرادات مبيعات الصادرات بشكل مباشر.

التوصية

نوصي سومو بإعادة النظر في هذه العقود والسيطرة على وجهات الشحن لزيادة إيرادات مبيعات الصادرات للحد الأعلى.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٠. عدم الحصول على شهادات الاستلام في الميناء عند وصول الشحنة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا أن شركة تسويق النفط لا تطلب ولا تحصل على شهادة استلام من ميناء وصول الشحنات. إن الشروط التعاقدية لشركة تسويق النفط التي لا تقبل بتغيير وجهة الوصول أو إعادة البيع من دون الحصول على موافقة شركة تسويق النفط، لذلك ينبغي على قسم الشحن الحصول على شهادة استلام من ميناء الوصول لضمان ان الزبون ملتزم بالشروط التعاقدية.

أيضاً، ووفقاً للاتفاقية الموقعة مع شركة كارتت التركية، يجب أن يتم تزويد سومو بشهادة استلام بشكل شهري من قبل الشركة التركية، لتأكيد الكميات المستلمة، ولكن لم يتم الحصول على هذه الشهادات.

التوصية

نوصي قسم الشحن لشركة تسويق النفط الحصول على شهادة الاستلام من ميناء الوصول لكل شحنة لضمان التنفيذ والالتزام مع العقود الموقعة ولضمان استلام شهادة استلام من الشركة التركية على أساس شهري.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١١. الموافقة على صيغة حساب أسعار البيع الرسمية

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا أن الصيغة المطبقة لتحديد أسعار البيع الرسمية لشركة تسويق النفط غير متضمنة في سياسة مصدقة رسمية. أن الصيغة تتضمن تفاوت الأسعار، تكاليف الشحن، API، إن هذه التفاوتات تؤثر على سعر البيع الرسمي وبالتالي تؤثر مباشرة على إيرادات النفط.

التوصية

نوصي بأن تقوم الإدارة بتوثيق الصيغة المستخدمة لحساب سعر البيع الرسمي على شكل سياسة رسمية مصادق عليها من قبل المدير العام ووزير النفط، لتستخدم كدليل لكافة الأطراف.



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٢. التسوية مع عائدات المبيعات

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا أن سومو لا تقوم بتسوية شهرية موثقة بين عائدات المبيعات من النفط والتي تم إيداعها في حساب تحصيلات مبيعات النفط حسب كشوفات حساب البنك المركزي العراقي مع سجلات صادرات المبيعات.

التوصية

نوصي سومو بضرورة عمل تسوية شهرية موثقة بين سجلات مبيعات صادرات النفط وسجلات المبيعات في اقرب وقت ممكن بعد انتهاء الشهر، من أجل مراقبة ومطابقة سجلات مبيعات الصادرات مع التحصيلات للتأكد من تحصيل جميع مبيعات الصادرات.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٣. عائدات مبيعات زيت الوقود

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا أن سياسة شركة تسويق النفط لبيع زيت الوقود يتم من خلال الدفعات النقدية المقدمة من قبل الزبائن قبل الشحن. لاحظنا أن الدفعات النقدية المقدمة تودع في بنوك تدار من قبل شركة تسويق النفط. إن الدفعات النقدية المستلمة لا يتم مطابقتها مع سجل أستاذ المبيعات.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بعمل تسوية للدفعات النقدية المستلمة مع سجل المبيعات المتعلق بها وقوائم المبيعات على أساس شهري على الأقل.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٤. عدم وجود أرقام متسلسلة للنماذج المستخدمة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

لاحظنا بأن أغلب النماذج والمستندات المعتمدة من قبل شركة تسويق النفط لمعاملات مبيعات التصدير غير مرقمة بشكل متسلسل مسبقاً والآتي نماذج على سبيل المثال:

- قوائم المبيعات.
- بطاقات التحميل.
- قوائم الشحن.
- شهادة الكمية والنوعية.
- تقارير القياس.
- بيان الحمولات المصدرة (المنفست).

التوصية

نوصي بأن تكون جميع النماذج المستخدمة من قبل شركة تسويق النفط مرقمة مسبقاً لتحسين الرقابة على مبيعات التصدير والاحتفاظ بدليل تدقيق مناسب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٥. تسوية بين قوائم المبيعات وبيان الشحن

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا وجود فرق (١٩٤) برميل بين الكمية المصدرة في قائمة مبيعات النفط الخاصة بسومو رقم B/٢٠٠٦/٢٥٨ وبين الكمية حسب بيان الشحن. هذا الفرق لم يتم تسوية من قبل شركة تسويق النفط.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بضرورة مطابقة المستندات الداعمة مع قائمة مبيعات الصادرات قبل إصدار أو ترحيل القوائم، وأية اختلافات يجب أن يتم التحقق منها وتسويتها لتجنب وجود أي جدل محتمل أو قضايا نتيجة اختلاف في القراءات الخاصة بتحميل الشحنات.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٦. تأخر فتح خطابات الاعتمادات لصادرات مبيعات النفط الخام

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا بأن بنود العقود المبرمة مع الزبائن تتطلب فتح خطابات اعتمادات قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ التحميل. لاحظنا في بعض الحالات أنه لا يتم فتح الاعتماد الا قبل يومين من تاريخ تحميل الناقل.

علماً بأنه لا تتم المصادقة على تحميل أي شحنة بدون وجود تأكيد فتح اعتماد مستندي، وبالتالي فإن التأخير في فتح خطابات الاعتمادات قد يؤدي إلى تأخير في تحميل الشحنات وتغيير جدول الشحنات المخطط.

إن كل الدورات التشغيلية اللاحقة تعتمد على إصدار الاعتماد وبالتالي الالتزام بفترة السبعة أيام ضروري لكي لا يتم تعطيل دورات العمليات الأخرى لشركة تسويق النفط.

التوصية

نوصي القسم المالي بالتأكد ومتابعة فتح خطابات الاعتمادات لمبيعات الصادرات والالتزام بالموعد المحدد بسبعة أيام لفتح الاعتماد قبل موعد التحميل.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٧. لائحة الصلاحيات وتفويض الصلاحيات

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

في الوقت الحالي، لا يوجد لدى شركة تسويق النفط لائحة بالصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بدوائرها المختلفة. كذلك لا يوجد لديها سياسة رسمية مصادق عليها لتفويض الصلاحيات.

تعمل لائحة الصلاحيات على توضيح دور الأشخاص المفوضين لشركة تسويق النفط وحدود صلاحياتهم لتفويض وتنفيذ المعاملات.

عدم وجود لائحة صلاحيات وتفويض ملائم للصلاحيات قد يؤدي إلى عدم وضوح وتأكيد في صلاحيات الأشخاص ومسؤولياتهم ضمن شركة تسويق النفط.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بضرورة تطوير لائحة صلاحيات تحكم كافة معاملات الشركة للتأكد من أن إجراءات الرقابة قد تم وضعها بشكل كافي.

ينبغي ان تحدد لائحة الصلاحيات، صلاحية المركز الوظيفي، الأنشطة وحدود الصلاحية لكل نوع من أنشطة شركة تسويق النفط. أنواع الصلاحيات هي إنشاء المعاملة، المراجعة والموافقة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٨. الرقابة على إدخال البيانات

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال مراجعتنا، لاحظنا وجود بعض الأخطاء في عملية إدخال البيانات في قسم السجلات ومسك الدفاتر، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم دقة عملية إعداد التقارير.

حيث وجدنا بعض الأخطاء في إدخال تاريخ قوائم المبيعات، كذلك، لاحظنا أنه قد تم إصدار قائمتين لمبيعات النفط تحمل نفس الرقم وهو B/٢٠٠٦/٢٠٤.

كذلك لاحظنا تكرار في أرقام العديد من قوائم مبيعات المنتجات النفطية على سبيل المثال F/٠٦/٠٠٩، F/٠٦/٠١٠، F/٠٦/٠٠٧، F/٠٦/٠٠٨.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بضرورة وضع نظام رقابة مناسب على إدخال البيانات للتأكد من أن النتائج قد تم عرضها في التقارير بشكل مناسب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٩. التسوية مع الحكومة السورية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

وفقاً لاتفاقية المقايضة الموقعة بين شركة تسويق النفط والحكومة السورية والتي تم تجديدها بتاريخ ٥ كانون الثاني ٢٠٠٦، يجب عقد اجتماعات شهرية بين الطرفين لتسوية الرصيد المستحق لكل طرف. ومع ذلك، لم يتم عقد مثل هذه الاجتماعات بشكل شهري، كما لا توجد تسوية نهائية لعمليات المقايضة لسنة ٢٠٠٦. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للاتفاقية الموقعة، عندما يتجاوز المبلغ المستحق لأي طرف عن (١٠) مليون دولار أمريكي لأكثر من ثلاثة أشهر، يجب أن يقوم الطرف الآخر بتحويل نقدي بقيمة ٧٥% من المبلغ المستحق. ومع ذلك، المبلغ المستحق من الحكومة السورية قد تجاوز (١٠) مليون دولار أمريكي لأكثر من ثلاثة أشهر، ولكن لم يتم تحويل أي مبالغ نقدية إلى شركة تسويق النفط خلال ٢٠٠٦.

التوصية

نوصي شركة تسويق النفط بضرورة تحضير تسوية شهرية مع الحكومة السورية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل أي اختلافات في الكميات العالقة بين الطرفين. كذلك، نوصي شركة تسويق النفط بمتابعة تحصيل المبلغ المستحق والرقابة على هذا المعاملات وفقاً للاتفاقية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة الاتصالات



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. إجراءات التعاقد

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا إلى وزارة الاتصالات، لاحظنا بعض حالات عدم الالتزام بإجراءات التعاقد، وعلى سبيل المثال:

أ. بعض العقود تمت بدعوة مباشرة دون الحصول على عروض تنافسية وتبرير موثق للإحالة، ومن الأمثلة على ذلك:

رقم العقد	مبلغ العقد دولار أمريكي	نوع العقد
٣٥	٢,٥٨٧,٤٠٠	عقد شراء خارجي
٤٤	١,٠١٢,٤٤٢	عقد شراء خارجي

ب. عقد تأهيل مبنى الوزارة والبالغ ٢,٨٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي، تم ملاحظة الأمور التالية المتعلقة بالعقد:

- الحصول على عروض أسعار بدعوة مباشرة والموافقة على العرض بشكل مباشر من السيد الوزير.
- عدم الحصول على موافقة اللجنة القانونية أو القسم القانوني واللجنة التجارية المختصة في الوزارة على العقد.
- ان هناك تأخير في تنفيذ العقد الذي من المفترض ان ينتهي في ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٦، ان إبرام العقد كان بتاريخ ٢١ كانون الأول ٢٠٠٥ مع فترة تنفيذ ١٠ أشهر. ان سبب التأخير كان نتيجة وجود خلاف بين الوزارة والمتعاقد والذي لم يتم حله حتى الان.

التوصية

نوصي الوزارة بضرورة الالتزام بألية الشراء المصادق عليها ضمن تعليمات الموازنة السنوية الصادرة من قبل وزارة المالية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan).

فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan).

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد	تاريخ اخر عملية دفع من الاعتماد
٢٠٠٤/٢٢٥	الاتصالات	٣٠٠,٠٠٠	٤٨,٩٠٠	٢٠٠٤/٣/١٩	٢٠٠٤/٨/٩	٢٠٠٥/٣/٤
٢٠٠٤/٢٣٥	الاتصالات	٤,٩٧٠,٢٨٦	٩٨٠,٥٦١	٢٠٠٤/٣/١٨	٢٠٠٥/٧/١٥	٢٠٠٦/٥/١٧
٢٠٠٣/٢٠٥	الاتصالات	٢,٩٠٠,٠٠٠	٢١,١٩٥	٢٠٠٤/٣/٢٣	٢٠٠٤/١٠/٢٣	٢٠٠٦/٨/٢٩

التوصية

نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الحالة الحالية لكل التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومتابعة ومعالجة كل الأرصدة القديمة.

كذلك، نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة لضمان تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. الوثائق المؤيدة للعقود

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا أن الوثائق المؤيدة للعقود لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم، حيث أن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على الدائرة المحاسبية، القانونية، الاستيرادية والتخطيط والمتابعة مما يؤدي إلى صعوبة الحصول ومتابعة بعض العقود والوثائق المؤيدة المتعلقة بها.

التوصية

نوصي الوزارة بتطوير نظام لحفظ ملفات العقود مع كافة المستندات والوثائق المؤيدة لها في ملف واحد وتنظيمها بطريقة ملائمة لتسهيل عملية الحصول عليها ومراجعتها.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٤. لجان فتح وتحليل العطاءات

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا أن أعضاء لجنة فتح وتحليل العطاءات دائمين ولا يتم تغييرهم بشكل دوري. كما هو مطلوب حسب تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان بشكل نصف سنوي.

التوصية

نوصي الوزارة بضرورة تنفيذ تعليمات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية والتي تتطلب تغيير أعضاء اللجان كل ستة أشهر.



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٥. الاعلان عن العروض

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا ان بعض العروض لم يتم الإعلان عنها في الصحف العامة، والذي يخالف التعليمات الصادرة عن اللجنة العليا للعقود. على سبيل المثال، العقد رقم ٢٠٠٦/٢٠ الذي تم إبرامه لتجهيز معدات اتصالات.

التوصية

نوصي الوزارة بالإعلان والنشر عن جميع العروض في الصحف المحلية والدولية وفقا للتعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود واستخدام موقع الوزارة على الشبكة العالمية (الانترنت) من اجل زيادة فرصة الحصول على عروض تنافسية أكثر.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٦. المصادقة على كشوفات الرواتب

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا أن كشوفات الرواتب تعد من قبل محاسب الرواتب، ويتم مقارنتها مع الموازنة من قبل قسم التدقيق الداخلي ولكن لا يتم المصادقة عليها من قبل مدير عام الدائرة المالية والإدارية.

التوصية

نوصي بضرورة مراجعة مصادقة قوائم الرواتب من قبل المستويات الإدارية المناسبة من اجل تعزيز الرقابة على الرواتب.



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٧. سجل الموجودات الثابتة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا ان الوزارة تحتفظ بسجل قديم للموجودات الثابتة غير محدث منذ عام ٢٠٠٤. في نهاية عام ٢٠٠٦ تم استحداث سجل آخر للموجودات الثابتة بناء على نتائج الجرد الفعلي في نهاية السنة دون الرجوع إلى السجل القديم.

إن استحداث سجل للموجودات الثابتة دون الرجوع إلى سجل الموجودات الثابتة القديم يمنع اكتشاف أي نقص أو اختلاف ينبغي بيانه والتحقق منه من قبل الوزارة.

التوصية

نوصي الوزارة بمراجعة سجل للموجودات الثابتة الجديد وعمل تسوية مع السجل القديم بالاعتماد على نتائج الجرد الفعلي من اجل تطبيق رقابة مناسبة على الموجودات الثابتة للوزارة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٨. سجلات المخازن

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا ان الوزارة لا تحتفظ بسجل للمواد الصادرة والواردة من المخزون، إن الاحتفاظ بسجل للوارد والصادر المخزني يزيد من فاعلية إجراءات الرقابة على حركة المخزون و إعداد التسويات الخاصة بها خلال السنة.

بالإضافة إلى ذلك، القيام بالجرد دون وجود سجل للمخزون سوف يقلل من الاعتماد على نتائج الجرد الفعلي.

التوصية

نوصي الوزارة بعمل سجل والاحتفاظ به للصادر والوارد المخزني من اجل الرقابة المناسبة على حركة المخزون.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٩. تسجيل عقود المؤسسات الأمريكية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية إلا أنه لا يوجد تنسيق كامل بين المؤسسات الأمريكية والوزارة. ان الوزارة لا تملك أي معلومات حول هذه العقود. ان تكاليف تلك العقود لم يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية للوزارة حتى هذا التاريخ.

الآتي أمثلة عن العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية وغير المسجلة من قبل الوزارة.

رقم العقد	قيمة العقد دولار أمريكي	تاريخ الإحالة	تاريخ الاكتمال
DABV.٠١-٠٤-C-٣٥٦٥	٩٩٩,٦٥٠	٢٨ حزيران ٢٠٠٤	٣١ كانون الأول ٢٠٠٥

التوصية

نوصي بالتنسيق المستمر بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال تحديد الية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية من اجل تحديث السجلات المحاسبية للوزارة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة الإسكان والاعمار



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. تسجيل النقد المدفوع للاعتمادات المستندية

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا أن قسم الاستيراد مسؤول عن فتح الاعتمادات لدى المصرف العراقي للتجارة بالإضافة إلى ذلك إصدار كتاب إلى وزارة المالية لدفع المبالغ المستحقة لاعتمادات المتعاقدين والمجهزين. أن العمليتين لا يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية. كما أن قسم الاستيراد لا يبلغ قسم المحاسبة بأية عملية تتعلق بالاعتمادات المستندية.

التوصية

نوصي الوزارة بتطوير إجراءات رقابة مناسبة على عملية تسجيل المعاملات المتعلقة بالاعتمادات المستندية من أجل التأكد من تسجيلها بشكل مناسب وتحديث السجلات المحاسبية بشكل دوري.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة الشباب والرياضة

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. دفع رواتب الموظفين

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا ان بعض ممثلين النوادي الشبابية والمنظمات المرتبطة بالوزارة توقع وتسلم دفعات الرواتب بالنيابة عن موظفيها. ومع ذلك، لا يوجد تفويض أو أي وثائق مؤيدة متوفرة لدى الوزارة للتأكد من ان الممثلين مخولين بتحصيل دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين.

التوصية

نوصي بان يكون الممثلين مخولين بشكل رسمي لاستلام الرواتب بالنيابة عن الموظفين.

كذلك، نوصي الوزارة الأخذ بعين الاعتبار تنفيذ عملية دفع الرواتب من خلال التحويل البنكي المباشر إلى حسابات الموظفين المعنيين.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. عقود الدائرة الهندسية

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا أن عقود الدائرة الهندسية بالإضافة إلى الوثائق المؤيدة ذات العلاقة يتم الاحتفاظ بها بطريقة غير منظمة مما أدى إلى صعوبة الحصول ومراجعة المعلومات المتعلقة بها.

التوصية

نوصي الوزارة بتطوير نظام حفظ مناسب للاحتفاظ بكل عقد مع الوثائق المؤيدة المتعلقة بها في ملف واحد، وتنظم هذه العقود بطريقة ملائمة من أجل تسهيل عملية الحصول عليها ومراجعتها.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. المصادقة على وجود تخصيص

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا أن القسم المالي لا يقوم بالتأكد والمصادقة على وجود تخصيص كإجراء أساسي قبل الموافقة على الشراء من أجل منع أي عملية تعاقد دون توفر تخصيص كاف.

التوصية

نوصي بأن يقوم القسم المالي بالتأكد والمصادقة على وجود تخصيص كافي كإجراء يسبق عملية المصادقة على الشراء لمنع أي عملية تعاقد مصادق عليها دون توفر التخصيص الكافي.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٤. منح غير مسجلة في سجل الموجودات الثابتة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال زيارتنا، علمنا أن الوزارة استلمت منح من منظمات خارجية، ولكن هذه المنح لم يتم تسجيلها في سجل الموجودات الثابتة.

التوصية

نوصي الوزارة بتسجيل جميع الموجودات المستلمة كمنح في سجل الموجودات الثابتة وفي السجلات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الحكومية.



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة البلديات والاشغال العامة

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. منح غير مسجلة في سجل الموجودات الثابتة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال زيارتنا ومناقشتنا مع مسؤول المخازن، علمنا أن الوزارة استلمت منح (على سبيل المثال حاسبات محمولة) من منظمات خارجية، ولكن هذه المنح لم تسجل في سجل الموجودات الثابتة.

التوصية

نوصي الوزارة بتسجيل جميع الموجودات المستلمة كمنح في سجل الموجودات الثابتة وفي السجلات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الحكومية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. لجان الرواتب

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

من خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا أن اللجنة المسؤولة عن استلام الرواتب هي لجنة دائمة ولا يتم تغيير أعضائها بشكل نصف سنوي حسب تعليمات الموازنة السنوية الصادرة من قبل وزارة المالية.

التوصية

نوصي الوزارة بالالتزام بتعليمات الموازنة السنوية الصادرة من قبل وزارة المالية والتي تتطلب استبدال أعضاء اللجان كل ستة أشهر.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. تسجيل عقود المؤسسات الأمريكية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية إلا أنه لا يوجد تنسيق كامل بين المؤسسات الأمريكية والوزارة. ان الوزارة لا تمتلك أي معلومات حول هذه العقود. ان تكاليف تلك العقود لم يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية للوزارة حتى هذا التاريخ.

الآتي أمثلة عن العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية وغير المسجلة من قبل الوزارة.

رقم العقد	قيمة العقد دولار أمريكي	تاريخ الإحالة	تاريخ الاكتمال
W91GY1-06-M-0004	٥٠٧,١١٨	٣ شباط ٢٠٠٦	١٥ أيلول ٢٠٠٦
DFIWAT-06-M-0001	٦٣,٠٠٠	٤ أيار ٢٠٠٦	١٥ آب ٢٠٠٦

التوصية

نوصي بالتنسيق المستمر بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال تحديد الية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية من اجل تحديث السجلات المحاسبية للوزارة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة النقل



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. الإجراءات التعاقدية الخاصة بعقد أعمار بناية الوزارة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا أن الوزارة اتفقت مع شركة تركية لاعمار بناية الوزارة بمبلغ ٧,٨٤٣,٠٠٠ دولار أمريكي حيث أن التعاقد كان عن طريق دعوة مباشرة ولم يتم اتباع إجراءات الحصول على عروض عن طريق الدعوة العامة.

كذلك، لاحظنا أن العقد بدون تاريخ وغير موقع من قبل الوزارة. بالإضافة إلى ذلك، طلبنا ولكن لم نحصل على الوثائق والمستندات الخاصة بتنفيذ إجراءات العقد.

هذا الإجراء يخالف تعليمات اللجنة العليا للعقود التي تتطلب من الوزارة الدعوة عن طريق العروض وليس إتباع الدعوة المباشرة.

التوصية

نوصي الوزارة إتباع تعليمات اللجنة العليا للعقود بشكل مناسب وإصدار دعوة من اجل الحصول على عروض لجميع العقود.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. تسجيل عقود المؤسسات الأمريكية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية إلا انه لا يوجد تنسيق كامل بين المؤسسات الأمريكية والوزارة. ان الوزارة لا تملك أي معلومات حول هذه العقود. ان تكاليف تلك العقود لم يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية للوزارة حتى هذا التاريخ.

الآتي أمثلة عن العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية وغير المسجلة من قبل الوزارة.

رقم العقد	قيمة العقد دولار أمريكي	تاريخ الإحالة	تاريخ الاكتمال
DABV٠١-٠٤-C-٣٥٦٩	١,٣٣١,٤٠٠	٢٨ حزيران ٢٠٠٤	١ تشرين الأول ٢٠٠٦
FA٨٩٠٣-٠٤-D-٨٦٨١	١,٦٧١,٣٧٦	٣ تموز ٢٠٠٤	١ كانون الثاني ٢٠٠٦

التوصية

نوصي بالتنسيق المستمر بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال تحديد الية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية من اجل تحديث السجلات المحاسبية للوزارة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan).

فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan).

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد	تاريخ اخر عملية دفع من الاعتماد
٢٠٠٥/١٦٣١	النقل	١,٩٥٠,٠٠٠	١٠٠,٧٠٠	٢٠٠٥/٢/٢٤	٢٠٠٦/١/٣٠	٢٠٠٦/٥/٤
٢٠٠٥/١٦٣٢	النقل	٤,٤٩١,٠٠٠	٦٧٣,٦٥٠	٢٠٠٥/٥/١٢	٢٠٠٦/١/٣١	٢٠٠٦/٣/٣
٢٠٠٦/١٦٥٠	النقل	١٤,٠٦٦,٦٦٦	٥,٢٦١,٠٤١	٢٠٠٥/٣/٣١	٢٠٠٥/٨/٣١	٢٠٠٥/٥/١٢

التوصية

نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الحالة الحالية لكل التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتمادات ومتابعة ومعالجة كل الأرصدة القائمة القديمة.

كذلك، نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. الوثائق المؤيدة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا ان الموظف المسؤول عن تسجيل مشتريات الموجودات في سجل المخزون / الموجودات الثابتة لا يقوم باستلام نسخة من القائمة المتعلقة بشراء الموجودات من قسم المحاسبة.

التوصية

نوصي قسم المحاسبة بتزويد الشخص المسؤول عن تحديث سجل الموجودات الثابتة بنسخة من القائمة لجميع مشتريات الموجودات الثابتة.



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. الجرد الفعلي للموجودات الثابتة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا ان الوزارة لا تقوم بعمل جرد فعلي للموجودات الثابتة في نهاية عام ٢٠٠٦.

التوصية

نوصي الوزارة بالقيام بجرد فعلي مستقل للموجودات الثابتة في نهاية السنة وعلى أساس دوري من اجل المحافظة على الموجودات والتأكد من دقة تقارير الموجودات الثابتة.



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة العلوم والتكنولوجيا



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. كفالة حسن الأداء

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا ان الوزارة تعاقدت مع شركة أمريكية لتجهيز الوزارة بمعدات وأجهزة مختبرية بمبلغ ١,٢٣٣,٠٩٨ دولار أمريكي في ٢١ آب ٢٠٠٤، تم دفع المبلغ المستحق المتبقي للشركة والبالغ ١,٢٠٦,١٩٠ دولار أمريكي بتاريخ ٢٦ كانون الأول ٢٠٠٦. ان شروط العقد لم تتضمن شرط كفالة حسن الأداء البالغة ٥% من مبلغ العقد الذي يكون إما على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان كما هو مطلوب وفقا لتعليمات التجهيز المحلية.

كذلك لاحظنا ان الوزارة تعاقدت مع شركة أمريكية أخرى لشراء أجهزة مختبرية بمبلغ ٥٤٨,٧٢١ دولار أمريكي في ١٣ تموز ٢٠٠٤. قامت الوزارة بدفع الدفعة الأخيرة للشركة والبالغة ٤٣٥,٠٠٠ دولار أمريكي بتاريخ ٢٦ كانون الأول ٢٠٠٦. كذلك شروط العقد لم تتضمن كفالة حسن الأداء البالغة ٥% من مبلغ العقد.

التوصية

نوصي الوزارة بالالتزام بتعليمات التجهيز المحلية لضمان الحصول على كفالة حسن الأداء البالغة ٥% من قيمة العقد اما على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. الجرد الفعلي للموجودات الثابتة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا ان الوزارة لم تقم بعمل جرد فعلي للموجودات الثابتة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

التوصية

نوصي الوزارة بالقيام بجرد فعلي للموجودات الثابتة للسنة المنتهية، من اجل المحافظة على الموجودات لضمان دقة التقارير المعدة عن الموجودات الثابتة.



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة الدفاع

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. عقود الصيانة والطعام

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا أن وزارة الدفاع تعاقدت مع مقاولين لتقديم طعام وخدمات صيانة (تنظيف وغسيل) إلى الوحدات العسكرية في المدن المختلفة من العراق. شروط العقد تعتمد على أساس عدد الأشخاص في الوحدات العسكرية مضروبا في سعر كل وجبة طعام.

لاحظنا عدم وجود وثائق مؤيدة كافية لتأكيد عدد الأشخاص المستخدم كأساس لدفع فواتير المجهزين في كل وحدة عسكرية على أساس وجبات الطعام المستلمة والمسجلة بشكل دقيق.

خلال عام ٢٠٠٦، قررت وزارة الدفاع تشكيل لجننتين. اللجنة الأولى مسؤوليتها في كل وحدة عسكرية هو التأكد من ان العدد الاجمالي للأشخاص في كل وحدة عسكرية تم تسجيله بشكل صحيح. اما اللجنة الثانية فمسؤوليتها تأكيد عدد الأشخاص في كل وحدة عسكرية بالاعتماد على سجلات الرواتب في مركز الوزارة الرئيسي مطابق مع عدد الأشخاص في الوحدات العسكرية والتي تم المصادقة عليها من قبل اللجنة الأولى.

التوصية

نوصي الاستمرار بالعمل لضمان ان جميع الاختلافات بين عدد الأشخاص في قوائم الطعام لكل وحدة عسكرية وسجلات رواتب الوزارة والتي تم التحقق والمصادقة عليها من قبل الإدارة العليا في الوزارة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. تسجيل عقود الوكالات الأمريكية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

من خلال زيارتنا لوزارة الدفاع، لاحظنا ان العديد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية لم يتم تنسيقها مع الوزارة والمؤسسات الأمريكية كما ان الوزارة ليس لديها اي معلومات تتعلق بهذه العقود وبالتالي فان الوزارة لم تستطيع تسجيل هذه العقود في سجلاتها المحاسبية.

والأني أمثلة على العقود التي نظمت من قبل المؤسسات الأمريكية والتي لم يتم تسجيلها من قبل الوزارة.

رقم العقد	قيمة العقد بالدولار الأمريكي	تاريخ الإحالة	تاريخ الانجاز
FA٨٩٠٣-٠٤-D-٨٦٩٠	٤٢,٥١٣٢٣٧	٢٥-حزيران-٠٤	١٥-كانون الثاني-٠٦
DABV٠١-٠٣-D-٠٠٠١	٢٥٤,٩٠٤	٠٥-آذار-٠٤	غير متوفر

التوصية

نوصي بالمحافظة على استمرارية التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الأمريكية من خلال إقرار الية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المعدة من قبل المؤسسات الأمريكية لكي يتم تحديثها في سجلات الوزارات المحاسبية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة الزراعة



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا أن هناك عدد من أرصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan).

فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan).

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد	تاريخ اخر عملية دفع من الاعتماد
٢٠٠٤/١٣١٦	الزراعة	٦١٥,٢٨٤	٦١٥,٢٨٤	٢٠٠٥/٢/١٩	٢٠٠٦/١٠/٢٠	لا توجد دفعات
٢٠٠٤/١٤٥٣	الزراعة	٣,٩٠٠,٠٠٠	٣,٩٠٠,٠٠٠	٢٠٠٥/٢/١	٢٠٠٥/٩/١	لا توجد دفعات
٢٠٠٤/٦٧٥	الزراعة	١,١٥٢,٠٠٠	١٨٤,٣٥٥	٢٠٠٤/٩/١٥	٢٠٠٥/٢/٢٨	٢٠٠٥/٣/٣١
٢٠٠٤/٦٨٠	الزراعة	١٤٢,٥٠٠	١٤٢,٥٠٠	٢٠٠٤/٩/٢	٢٠٠٥/٦/١٤	لا توجد دفعات
٢٠٠٤/١٣١٦	الزراعة	٦١٥,٢٨٤	٦١٥,٢٨٤	٢٠٠٥/٢/١٩	٢٠٠٦/١٠/٢٠	لا توجد دفعات

التوصية

نوصي وزارة الزراعة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كل الأرصدة القائمة القديمة.

كذلك نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. سجل الموجودات الثابتة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

لاحظنا ان سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن أرقام تعريفية لكل موجود.

تخصيص رقم تعريفى لكل موجود يمكن الوزارة من تتبع اثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويحسن من المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، هذا سوف يسهل من عملية التحقق المادي للموجودات الثابتة.

التوصية

نوصي بتخصيص أرقام تعريفية لكل بند من بنود الموجودات الثابتة، وتسجيل هذه الأرقام التعريفية في سجل الموجودات الثابتة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. تسوية الحركات مع الجامعات التابعة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان الوزارة لا تعمل على إعداد تسوية شهرية لسجلاتها مع سجلات الجامعات التابعة لها لتسوية خطابات الاعتماد وأرصدة عقود الاستيراد.

إن ذلك يؤدي إلى وجود مبالغ عالقة لا يتم العمل على اكتشافها، إصدار تقارير بها وتسويتها مع الجامعات التابعة بشكل دوري، مما يؤدي إلى ضعف في الرقابة على مصاريف الجامعات.

التوصية

نوصي الوزارة بتحضير تسوية دورية مع الجامعات التابعة، والتي يجب ان يتم مراجعتها والمصادقة عليها من قبل المستويات المناسبة في الوزارة والجامعات التابعة لها.



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة الصناعة والمعادن

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. سجل الموجودات الثابتة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

لاحظنا ان سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن أرقام تعريفية لكل موجود.

تخصيص رقم تعريفي لكل موجود يمكن الوزارة من تتبع اثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويحسن من المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، هذا سوف يسهل من عملية التحقق المادي للموجودات الثابتة.

التوصية

نوصي بتخصيص أرقام تعريفية لكل بند من بنود الموجودات الثابتة، وتسجيل هذه الأرقام التعريفية في سجل الموجودات الثابتة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. تسجيل دفعات المؤسسات الأمريكية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا وجود مشاريع إعادة اعمار منقذة من قبل المؤسسات الأمريكية (U.S. Agencies) إلا أنه لا يتم التنسيق بين هذه المؤسسات والوزارة. إن ذلك تم الإشارة الية في كتاب وزارة الصناعة والمعادن رقم ١٠٥ في ١٨ حزيران ٢٠٠٦ الموجه إلى المؤسسات الأمريكية والذي يوضح فيه عدم استشارة الوزارة في جميع مراحل إعادة اعمار وتطوير مشاريع الوزارة.

التوصية

نوصي بان يكون هناك تنسيق مستمر بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية (U.S. Agencies) عن طريق تحديد آلية لتبادل المعلومات والمستندات الخاصة بالمشاريع المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية ليتم تسجيلها ضمن السجلات المحاسبية للوزارة وضمان الحصول على أفضل نوعية للخدمات المقدمة من المؤسسات الأمريكية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan).

فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan).

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد	تاريخ اخر عملية دفع من الاعتماد
٢٠٠٣/١٩٤	الصناعة والمعادن	٢٢٧,٥٧٠	٩,٠٩٨	٢٠٠٤/١/٢٥	٢٠٠٤/٧/١٥	٢٠٠٤/٧/١٤
٢٠٠٣/١٩٦	الصناعة والمعادن	١٠٥,٤٠٠	١٣,٩١٣	٢٠٠٤/٢/١٧	٢٠٠٥/٦/٣٠	٢٠٠٥/٨/١
٢٠٠٤/٢٤٧	الصناعة والمعادن	١٦٣,٣٣٣	١٩,٣٧٠	٢٠٠٤/٣/١٠	٢٠٠٥/٢/٢٨	٢٠٠٥/٦/١٧
٢٠٠٤/٢٦٤	الصناعة والمعادن	٢٦١,٠٥٢	٢٤,١٧٨	٢٠٠٤/٦/٩	٢٠٠٥/٢/٢٨	٢٠٠٥/١١/٢
٢٠٠٤/١١٤٣	الصناعة والمعادن	١,٦٠٨,٥٩٧	١,٦٠٨,٥٩٧	٢٠٠٥/١/١٠	٢٠٠٥/٤/١٠	لا توجد دفعات
٢٠٠٤/٤٩٤	الصناعة والمعادن	٢٣٩,٣٥٠	٢٣٩,٣٥٠	٢٠٠٤/٩/٤	٢٠٠٥/٦/٢٢	لا توجد دفعات

التوصية

نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كل الأرصدة القائمة القديمة.

كذلك نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة التخطيط



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. سجل الموجودات الثابتة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

لاحظنا ان سجل الموجودات الثابتة لا يتضمن أرقام تعريفية لكل موجود.

تخصيص رقم تعريفي لكل موجود يمكن الوزارة من تتبع اثر كل بند في سجل الموجودات الثابتة ويحسن من المسائلة فيما يتعلق بالموجودات الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، هذا سوف يسهل من عملية التحقق المادي للموجودات الثابتة.

التوصية

نوصي بتخصيص أرقام تعريفية لكل بند من بنود الموجودات الثابتة، وتسجيل هذه الأرقام التعريفية في سجل الموجودات الثابتة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. متابعة عقود التجهيز

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال مراجعة العقد الخاص بشراء مولد كهرباء من شركة عراقية بمبلغ ١٨٥,٠٠٠ دولار أمريكي. لاحظنا أنه لم يتم الالتزام من قبل الشركة في عملية تجهيز وتركيب المولد. لاحقاً لذلك، قررت الوزارة إنهاء العقد مع الشركة وتوقيع عقد مع شركة عراقية أخرى لتجهيز نفس مواصفات المولد الكهربائي بمبلغ ٣٨٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي (ما يعادل ٢٥٦,٦٦٧ دولار أمريكي).

على الرغم من أن العقد المبرم مع الشركة الأولى يشير إلى وجوب احتساب غرامات تأخيرية قدرها ١% من قيمة العقد عن كل يوم تأخير بعد مرور أسبوعين من تاريخ العقد، وكذلك الفقرة (٨) التي تبين في حالة عدم التزام الطرف المجهز بشروط العقد يحق للوزارة سحب العمل منه وإحالة إلى متعهد آخر على حسابه ويتحمل فرق الأسعار، وان لا تدفع الوزارة للمتعهد الأول أية مبالغ اذا كانت أسعار الإحالة أقل من السعر المقدم من قبل المتعهد الثاني. الا أن الوزارة لم تقوم بأية دعوى ضد الشركة علماً أن فرق السعر بين العقدين هو ١٠٧,٥٠٠,٠٠٠ دينار عراقي (ما يعادل ٧١,٦٦٧ دولار أمريكي).

التوصية

نوصي الوزارة بمتابعة حقوقها التعاقدية مع المجهز.

كذلك، نوصي التحقق في سبب الفرق الكبير بين أسعار المجهزين لنفس النوع.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. عقد شراء سيارتين مصفحة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال مراجعتنا لعقد شراء سيارتين مصفحة لاحظنا التالي:

- لم تقم الوزارة بتحديد المواصفات الفنية المطلوبة بشكل تفصيلي، حيث لم تتضمن المواصفات تحديد نوع التصفيح. نتيجةً لذلك، إن السيارتين التي تم شراءهما كانت مصفحة بشكل جزئي ولم تكن حسب احتياج الوزارة.
- لم يتم الحصول على كفالة حسن أداء من المورد بقيمة ٥% من مبلغ العقد.
- تم توقيع العقد بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٦، في حين ان الوزارة استلمت السيارتين بتاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٦، أي قبل توقيع العقد

التوصية

نوصي الوزارة بضرورة إيضاح التفاصيل الفنية الدقيقة في طلب الشراء وذلك لضمان تطبيق التعليمات الصادرة من اللجنة العليا للعقود في مجلس الوزراء، خاصة بما يتعلق بتعليمات كفالة حسن الأداء وذلك لضمان حقوق الوزارة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة الموارد المائية



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. الوثائق المؤيدة للعقود

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال زيارتنا لوزارة الموارد المائية لم نتمكن من فحص عقود مركز إنعاش الاهوار، حيث أن الوثائق المؤيدة موجودة لدى المركز.

التوصية

نوصي بحفظ نسخة من الوثائق الأصلية للعقود، والخاصة بالشركات والمؤسسات التابعة للوزارة في مبنى الوزارة وذلك لتكون هذه النسخة موجودة لدى الوزارة عند طلبها.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. تسجيل عقود المؤسسات الأمريكية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية والتي لا يتم التنسيق الكامل بين المؤسسات الأمريكية والوزارة بخصوص هذه العقود. نتيجة لذلك، ان الوزارة لا تملك أي معلومات حول هذه العقود وتكاليف تلك العقود لم يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية للوزارة.

الآتي أمثلة عن العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية وغير المسجلة من قبل الوزارة.

رقم العقد	قيمة العقد دولار أمريكي	تاريخ الإحالة	تاريخ الاكتمال
W914NS-04-D-0007	٤٦,٧٨١,٧٥٤	١ نيسان ٢٠٠٤	٣٠ نيسان ٢٠٠٦
DABV01-04-M-0169	١,٨٧٦,٨٤٥	٢٧ حزيران ٢٠٠٤	٥١ تموز ٢٠٠٥
DABV01-04-M-0145	٣١٧,٣٧٥	٢٢ نيسان ٢٠٠٤	١٢ آب ٢٠٠٥

التوصية

نوصي بالتنسيق المستمر بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال تحديد الية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية من اجل تحديث السجلات المحاسبية للوزارة بشكل دوري.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. لجان الرواتب

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا وجود لجنة واحدة لعملية استلام النقد المسحوب من المصرف لدفع وتوزيع رواتب الموظفين. ان هذه العملية تزيد من خطورة خسارة النقد عند عملية النقل ودفع الرواتب.

التوصية

نوصي الوزارة، بعمل فصل مناسب للمهام. كذلك، نوصي الوزارة الأخذ بعين الاعتبار عملية دفع الرواتب عن طريق التحويلات إلى الحساب الشخصي لكل موظف من اجل تجنب المخاطر التي قد تنجم عن عملية الدفع النقدي للرواتب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة الداخلية



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. إجراءات التعاقد المتعلقة بتوسيع مبنى الوزارة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا إلى وزارة الداخلية لاحظنا أن الوزارة تعاقدت مع شركة عراقية للمقاولات لإنشاء الأبنية الملحقة بالوزارة بمبلغ ٥,٧٤٤,٦٩٠,٦٠٠ دينار عراقي (ما يعادل ٣,٨٩٠,٤٠٤ دولار أمريكي)، رقم العقد (بغداد / ٢ / ٢٠٠٦)، بتاريخ ١٥ أيار ٢٠٠٦، تم ملاحظة الأمور التالية:

- لم يتم المصادقة على العقد من اللجنة العليا للعقود في مجلس الوزراء بالإضافة إلى عدم وجود التخصيص الكافي ضمن الموازنة التقديرية حسب كتاب مجلس الوزراء رقم ش ل ١٨٠٥٠/١/٣/٣/٧ بتاريخ ٢١ كانون الأول ٢٠٠٦.
- تقرير لجنة فتح العطاءات بتاريخ ١٣ آذار ٢٠٠٥ لم يتم توقيعه من قبل رئيس اللجنة، تم إدراج عرض الشركة ضمن قائمة الشركات غير المستوفية للشروط، كونها لم تقدم كفالة حسن الأداء ولم ترفق شهادة التأسيس للشركة.
- يوجد اختلاف في العقد بين المبلغ المكتوب كتابةً والبالغ ٥,٤٥٠,٢٣٨,٥٠٠ دينار عراقي، في حين إن المبلغ المكتوب بالأرقام هو ٥,٧٥٠,٢٣٨,٥٠٠ دينار عراقي.

التوصية

نوصي الوزارة بالالتزام بتعليمات وإرشادات الموازنة السنوية لوزارة المالية وضمن الحصول على موافقة مجلس الوزراء على العقود التي تزيد قيمتها عن صلاحية الوزارة .

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. تسجيل عقود المؤسسات الأمريكية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية إلا أنه لا يوجد تنسيق كامل بين المؤسسات الأمريكية والوزارة. ان الوزارة لا تملك أي معلومات حول هذه العقود. ان تكاليف تلك العقود لم يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية للوزارة.

الأنى أمثلة عن العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية وغير المسجلة من قبل الوزارة.

رقم العقد	قيمة العقد دولار أمريكي	تاريخ الإحالة	تاريخ الاكتمال
DABV٠١-٠٤-C-٩٠٢٢	٧٠,٥٦٤,١٦٦	٣ تموز ٢٠٠٤	٣١ كانون الثاني ٢٠٠٧
N٦٢٤٧٠-٠٤-C-٤٧١٧	٦٣,٦٣٣	٢٠ أيار ٢٠٠٥	٢٤ نيسان ٢٠٠٦

التوصية

نوصي بالتنسيق المستمر بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال تحديد الية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية من اجل تحديث السجلات المحاسبية للوزارة بشكل دوري.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. توزيع الموازنة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال زيارتنا لاحظنا ان وزارة الداخلية تعد الموازنة على أساس إجمالي لكل نوع من الإيرادات والمصروفات خلال عام ٢٠٠٦، لم تعمل الوزارة على توزيع مبالغ الموازنة التقديرية المصادق عليها على ١٢ شهر وذلك حسب ما هو مطلوب في تعليمات الموازنة.

التوصية

نوصي بأن تقوم الوزارة بتوزيع الموازنة على اثني عشر شهر للسنة لتعزيز عملية الرقابة على الموازنة. وإعداد تحليل للانحرافات الشهرية بين المصاريف الفعلية والموازنة التقديرية وفي حالة وجود أي انحراف جوهري ينبغي التحقق منه ومتابعته.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة الصحة



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. الوثائق المؤيدة لعقود التجهيز

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

من خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان ملفات العقود مع المجهزين لا تتضمن بعض الوثائق المؤيدة الضرورية. مثال ذلك، طلب الشراء، نسخة من الإعلان، والوثائق التي تثبت إن مبلغ العقد من ضمن التخصيصات والآتي أمثلة لبعض العقود.

نوع العقد	رقم العقد	الوثائق والمستندات غير الموجودة
شراء خارجي	٧٧/٢٠٠٦/٦٠٧	طلب الشراء، نسخة من الاعلان
شراء خارجي	٧٧/٢٠٠٦/٦٠٨	طلب الشراء، نسخة من الاعلان، الوثائق المؤيدة بان مبلغ العقد من ضمن التخصيصات
شراء خارجي	٤٠/٢٠٠٦/١٨٠	طلب الشراء، نسخة من الاعلان، الوثائق المؤيدة بان مبلغ العقد من ضمن التخصيصات

التوصية

نوصي الوزارة بضرورة حفظ جميع الوثائق المؤيدة الخاصة بكل عقد في ملف واحد، والحصول على نسخ من جميع الأوامر والمذكرات الداخلية والمصادقات لكل عقد وحفظها في مكان واحدة لتسهيل عملية تدقيقها ومراجعتها.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. كفالة حسن الأداء لعقود التجهيز

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

من خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان هناك بعض حالات عدم الالتزام بتعليمات اللجنة العليا للعقود فيما يتعلق بالتأمينات الأولية البالغة ٣% من مبلغ العقد، التي يجب تقديمها من قبل المجهزين عند استلام عروضهم، والاتي أمثلة لبعض الحالات التي لم يتم استلام تأمينات أولية من المجهزين من مبلغ العقد:

قيمة العقد دولار الأمريكي	رقم العقد	نوع العقد
٣,١٢٠,٠٠٠	٤٠/٢٠٠٦/٦٠	شراء خارجي
٧٩٦,٥٤٠	٤٠/٢٠٠٦/١٧٩	شراء خارجي

التوصية:

نوصي الوزارة بالالتزام بالتعليمات الصادرة عن اللجنة العليا للعقود لضمان الحصول على التأمينات الأولية البالغة ٣% من إجمالي سعر العقد عن كل عطاء مشارك.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. التأخر في عملية الشراء والتعاقد

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

من خلال زيارتنا، لاحظنا أن هناك تأخر في عملية الشراء والتعاقد لبعض العقود، على سبيل المثال العقود الآتية:

- العقد رقم D-٨٥-٢٠٠٤-٩١، حيث تم المصادقة على طلب الشراء للشركة العامة لتسويق الأدوية بتاريخ ١١ تموز ٢٠٠٥، بينما تم توقيع العقد في ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٦.
- العقد رقم ٤٠/٢٠٠٦/٦٠، حيث كان تاريخ توصية اللجنة الاستيرادية على قرار الشراء بتاريخ ٢٠ أيلول ٢٠٠٥، بينما تمت المصادقة على العقد من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ ١٢ أيلول ٢٠٠٦، ومن ثم توقيع العقد بتاريخ ١ تشرين الثاني ٢٠٠٦.
- العقد رقم ٤٠/٢٠٠٦/٤٨١ تم توقيع العقد بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠٠٥ بينما تم فتح خطاب الاعتماد المتعلق بالعقد بتاريخ ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٦ وتم استلام المواد المشتراة بتاريخ ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٧. كذلك، لاحظنا ان الوزارة لم تستلم إشعار من المصرف العراقي للتجارة يؤكد استلام الدفعات لتأكيد عملية تسديد ٨٠% من قيمة الشحنات.

التوصية:

نوصي الوزارة بعمل دراسة لعملية الشراء والتعاقد الحالية من اجل متابعة التقدم في حالة العقود وتحديد أسباب التأخر في توقيع العقود مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة كفاءة قسم التعاقد والشراء والتأكد من تنفيذ الموازنة السنوية للوزارة في الوقت المناسب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٤. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة النقدية عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan).

فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan).

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد	تاريخ اخر عملية دفع من الاعتماد
٢٠٠٣/١٦٠	الصحة	١,٣٥٠,٠٠٠	١٨١,٨١١	٢٠٠٤/١/١٩	٢٠٠٤/٤/٢٨	٢٠٠٤/١٢/٢٩
٢٠٠٤/١٢٢٢	الصحة	١,٨٧٠,٤٥٧	٣٧٤,٠٩١	٢٠٠٤/١٢/١٦	٢٠٠٥/٤/١	٢٠٠٥/٦/٥
٢٠٠٤/١٣٤٥	الصحة	١٤٥,٠٤٠	٦٩,٢٧٦	٢٠٠٥/٢/٢٨	٢٠٠٥/١١/٢٨	٢٠٠٥/١٠/١٣

التوصية

نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كل الأرصدة القديمة.

كذلك نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٥. متابعة تخصيصات خطابات الاعتماد الخاصة بالوزارة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

أن وزارة المالية تعمل على المصادقة على التخصيص الممنوح لخطابات الاعتماد لكل وزارة وترسل هذه الموافقة إلى تلك الوزارات وإلى البنك المركزي العراقي. بناءً على هذه الموافقة، تقوم الوزارات بعد ذلك بفتح خطابات اعتماداتها لدى المصرف العراقي للتجارة.

لاحظنا ان الوزارة أصدرت طلبات تتجاوز التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية. مما يبين ان الوزارة لا تحتفظ بسجلات كافية تبين التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية والمدفوع من تلك التخصيصات والرصيد المتبقي.

الأمثلة التالية تبين أوامر الدفع الصادرة من قبل الوزارة التي تزيد على تخصيصها.

رقم الكتاب	رقم خطاب الاعتماد	الجهة الفاتحة للاعتماد	المبالغ المطلوب تحويله	التخصيص المتاح
٢١٥٨/١/٥ on ٢٣/١٢/٢٠٠٦	٤٠٧٠/٢٠٠٦	الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية	١٠٥,٨٤٠	٣٣,٦٠٠

التوصية

نوصي الوزارة على إعداد نظام مراقبة رسمي موثق على التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية والمبالغ المدفوعة والرصيد المتبقي لمنع أو اكتشاف الطلبات التي تتجاوز التخصيصات.

إذا تمت المصادقة على أي تجاوز في التخصيصات يجب ان يكون موثق بشكل رسمي ومصادق عليه من سلطة مخولة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٦. تسجيل عقود المؤسسات الأمريكية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية إلا أنه لا يوجد تنسيق كامل بين المؤسسات الأمريكية والوزارة. ان الوزارة لا تملك أي معلومات حول هذه العقود. ان تكاليف تلك العقود لم يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية للوزارة حتى هذا التاريخ.

الأنى أمثلة عن العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية وغير المسجلة من قبل الوزارة.

رقم العقد	قيمة العقد دولار أمريكي	تاريخ الإحالة	تاريخ الاكتمال
DABV٠١-٠٤-C-٣٤٩٢	٢٦٣,٨٨٧	١٩ حزيران ٢٠٠٤	١١ كانون الثاني ٢٠٠٧
DABV٠١-٠٤-C-٣٥٧٦	٢٥١,٠٥٨	٢٨ حزيران ٢٠٠٤	١١ كانون الثاني ٢٠٠٧

التوصية

نوصي بالتنسيق المستمر بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال تحديد الية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية من اجل تحديث السجلات المحاسبية للوزارة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة التجارة



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. توزيع التخصيصات من قبل مركز الوزارة على الشركات التابعة لها

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

من خلال زيارتنا، لاحظنا ضعف التنسيق بين مركز الوزارة والشركات التابعة لها فيما يتعلق بتوزيع التخصيص المصادق عليه لكل شركة. حيث ان الوزارة لا تحتفظ بموازنة منفصلة لكل شركة.

كذلك، لاحظنا ان الوزارة لا تمتلك نظام مراقبة ملائم للتخصيصات ولا تعد اي تقارير للانحرافات من خلال المقارنة بين الموازنة والمصاريف الفعلية.

التوصية

نوصي الوزارة بإعداد موازنة لكل شركة تابعة لها وتطوير نظام مراقبة فعال للتخصيصات.

كذلك، نوصي الوزارة بإعداد تقارير انحراف بشكل دوري على أساس المقارنة بين المصاريف المخصصة والفعلية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. تسجيل الاعتمادات المستندية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، لاحظنا انه لا يوجد مطابقة مناسبة بين سجلات قسم الاستيرادات وسجلات القسم المالي.

إضافة إلى ذلك، لا يقوم القسم المالي بتسجيل جميع معاملات خطابات الاعتمادات في السجلات المحاسبية. كذلك، يتم إصدار أوامر الدفع بشكل مباشر من قبل قسم الاستيراد إلى المصرف العراقي للتجارة بدون مصادقة ومراجعة قسم المالية.

الآتي بعض الأمثلة على تلك الحالات:

رقم الاعتماد	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	المبالغ المسددة حسب السجلات المحاسبية دولار أمريكي	المبالغ المسددة حسب سجلات قسم الاستيراد دولار أمريكي	الفرق
٢٠٠٦/٣٤٤٨	٢٤,١٠٠,٠٠٠	٢٠٠٦/٤/٢٦	١٠,٩٦٨,٢٨٢	٢٢,٨٩٤,٩٧٧	١١,٩٢٦,٦٩٥
٢٠٠٦/٣٥١٤	٢٤,١٠٠,٠٠٠	٢٠٠٦/٦/٢٣	صفر	١٠,٥٨٣,٧٠٧	١٠,٥٨٣,٧٠٧
٢٠٠٦/٣٤٧٤	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٦/٦/٢٩	صفر	٢٢,٧٩٩,٩٧٣	٢٢,٧٩٩,٩٧٣

التوصية

نوصي الوزارة بمراجعة الإجراءات المتعلقة بتسجيل خطابات الاعتمادات للتأكد من أن كافة خطابات الاعتمادات والمدفوعات المتعلقة بتلك الخطابات يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية.

كذلك، نوصي الوزارة، بإعداد مطابقة شهرية لسجلات قسم الاستيراد وسجلات قسم المحاسبة على أساس دوري ولضمان تسوية جميع الفروقات ومتابعتها وحلها.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. استيراد مادة زيت نباتي

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، لاحظنا ان الشركة تعاقدت مع إحدى الشركات الإماراتية لاستيراد مادة زيت زهرة الشمس بمبلغ ٥,٤٥٥,٠٠٠ دولار أمريكي بموجب الاعتماد المستندي المرقم ٣٤٣٤/٢٠٠٦. ومع ذلك، لاحظنا ان هذه الشركة لم يندرج اسمها في كشف فتح وتحليل العطاءات. ان هذا يخالف تعليمات العروض والإحالة الصادرة من اللجنة العليا للعقود.

التوصية

نوصي الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بالالتزام بالتعليمات الصادرة من اللجنة العليا للعقود مجلس الوزراء المتعلقة بالإحالة لجميع العقود.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٤. التأمينات الأولية للعقود

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، لاحظنا أن الشركة لم تستحصل التأمينات الأولية البالغة ٣% من مبلغ العطاء لإجمالي العقد كما هو مطلوب حسب التعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود. على سبيل المثال:

- طلبيه رقم ٢٠٠٦/١ لشراء حليب.
- طلبيه رقم ٢٠٠٥/٣ لشراء زيت سائل.

التوصية

نوصي الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بالالتزام بالتعليمات الصادرة من اللجنة العليا للعقود المتعلقة بالتأمينات الأولية للعقود.



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٥. لجنة تحليل العطاءات والعروض

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، لاحظنا انه لا توجد لجنة للإحالة وتحليل العطاءات. حالياً، الشعبة المسؤولة عن استيراد اي مادة هي التي تقوم بتحليل العطاءات والاحالة للعقود المتعلقة بها.

التوصية

نوصي الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بتشكيل لجنة مركزية لتحليل العطاءات والاحالة على ان يتم تغيير أعضائها كل ستة أشهر من اجل الالتزام بتعليمات اللجنة العليا للعقود.



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٦. عقود الشراء المباشر

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

من خلال مراجعتنا لعقود الشراء المباشرة لاحظنا الآتي:

- محضر اجتماع الجلسة السادسة والخمسين للجنة العليا للعقود والتي تم بموجبها المصادقة على التجهيز بأسلوب الشراء المباشر غير موقع من أعضاء اللجنة.
- ان الموافقة على عقود الشراء المباشر تمت من قبل مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية وليس من قبل الوزير كما هو محدد في تعليمات الشراء المباشرة.
- إن الإعلانات عن المناقصات تم داخل مبنى الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية في لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض ولم يتم الإعلان عنها في الوسائل الرسمية كما محدد حسب شروط الشراء المباشر.
- لم تأخذ الشركة كفالة حسن الأداء بقيمة ٥% من مبلغ العقد الاجمالي كما هو محدد بالتعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود.

الجدول التالي يوضح بعض الأمثلة لهذه الحالات:

رقم العقد	تاريخ العقد	نوع المادة المجهزة	مبلغ العقد الدولار أمريكي
١١٩١	١٣ نيسان ٢٠٠٦	فاصوليا	٣,٩٣٧,٥٠٠
١٧١٥	٥ آب ٢٠٠٦	حمص مجروش	٢,٣٢٥,٠٠٠
٢٦٩٧	٢١ حزيران ٢٠٠٦	عدس	١,٦٢٥,٠٠٠

التوصية

نوصي بالآتي:

- أن تتم الموافقة على عملية الشراء المباشرة من قبل السيد الوزير.
- على الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية الالتزام بجميع شروط التعاقد المتعلقة بالشراء المباشر.
- إن تتم عملية الإعلان في وسائل الإعلام الرسمية لضمان اشتراك اكبر عدد من الموردين والحصول على أفضل الأسعار التنافسية.
- التأكد من استيفاء كفالة حسن الأداء لجميع العقود.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٧. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan).

فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan).

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد	تاريخ اخر عملية دفع من الاعتماد
٢٠٠٤/٣٦٩	التجارة	٢٩٥,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٢٠٠٤/٦/١٥	٢٠٠٤/٨/١٥	٢٠٠٤/١٠/١٥
٢٠٠٤/٣٧٤	التجارة	٢,٧٤٠,٥٠٠	٥٢,٦١٥	٢٠٠٤/٦/١٥	٢٠٠٥/٢/٢٨	٢٠٠٥/١٠/١٧
٢٠٠٤/٣٨٦	التجارة	٢٩,٦٤٥,٠٠٠	٣٨١,١٧٨	٢٠٠٤/٦/٢٢	٢٠٠٤/١٠/٣١	٢٠٠٥/٢/١٨
٢٠٠٤/٤١٢	التجارة	٤٩٥,٠٠٠	٣٦٣,٢٦٠	٢٠٠٤/٦/٢١	٢٠٠٥/١١/٣٠	٢٠٠٦/٢/١٧
٢٠٠٤/٤٤١	التجارة	٢٩,٦٤٥,٠٠٠	٨٨٥,٤٢٥	٢٠٠٤/٦/٣٠	٢٠٠٤/١١/٣٠	٢٠٠٥/٢/٨

التوصية

نوصي وزارة التجارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كل الأرصدة القائمة القديمة.

كذلك نوصي وزارة التجارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٨. متابعة تخصيصات خطابات الاعتماد الخاصة بالوزارة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

أن وزارة المالية تعمل على المصادقة على التخصيص الممنوح لخطابات الاعتماد لكل وزارة وترسل هذه الموافقة إلى تلك الوزارات وإلى البنك المركزي العراقي. بناءً على هذه الموافقة، تقوم الوزارات بعد ذلك بفتح خطابات اعتماداتها لدى المصرف العراقي للتجارة.

لاحظنا ان الوزارة أصدرت طلبات تتجاوز التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية. مما يبين ان الوزارة لا تحتفظ بسجلات كافية تبين التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية والمدفوع من تلك التخصيصات والرصيد المتبقي.

الأمثلة التالية تبين أوامر الدفع الصادرة من قبل الوزارة التي تزيد على تخصيصها.

رقم الكتاب	رقم خطاب الاعتماد	الجهة الفاتحة للاعتماد	المبالغ المطلوب تحويله دولار أمريكي	التخصيص المتاح دولار أمريكي
٢٠٠٦/٥/ ٢٤ في ٥/٦٩٩	٠٢٥٣/٢٠٠٦	الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية	٢٣,٦٢٥,٠٠٠	١,٩٤١,١٦٤

التوصية

نوصي الوزارة على إعداد نظام مراقبة رسمي موثق على التخصيصات المصادق عليها من قبل وزارة المالية والمبالغ المدفوعة والرصيد المتبقي لمنع أو اكتشاف الطلبات التي تتجاوز التخصيصات.

إذا تمت المصادقة على أي تجاوز في التخصيصات يجب ان يكون موثق بشكل رسمي ومصادق عليه من سلطة مخولة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة الكهرباء

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. إجراءات التعاقد

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

من خلال فحصنا إجراءات التعاقد الخاصة بتعاقد الوزارة مع إحدى الشركات الأجنبية لتجهيز معدات كهربائية (Distance Relay for ١٣٢ and ٤٠٠ KV) بقيمة ٢,٠٧٣,٠٣٥ دولار أمريكي لاحظنا الأتي:

- ان الكتاب الصادر من الدائرة الاقتصادية في وزارة الكهرباء موجه إلى المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية / الوسطى رقم ١٩٧٢٩ بتاريخ ١١ كانون الأول ٢٠٠٥ والذي يبين فيه ان هناك تعليمات من السيد وزير الكهرباء باستكمال إجراءات التعاقد مع الشركة، ومع ذلك قرار لجنة دراسة وتحليل العروض كان بتاريخ ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٥.
- لم يتم استيفاء التأمينات الأولية البالغة ٣% من قيمة العرض المقدم من قبل الشركة المجهزة.
- كذلك، لاحظنا ان ممثل القسم القانوني هو عضو مشترك بين لجنتي فتح وتحليل العروض والذي يتعارض مع تعليمات اللجنة العليا للعقود.

التوصية

نوصي الوزارة بالالتزام بالتعليمات الصادرة عن اللجنة العليا للعقود المتعلقة بالتأمينات الأولية وفصل المهام وعدم اشترك أي عضو في أكثر من لجنة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. إجراءات التعاقد المتعلقة بعقد خطوط الطاقة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

من خلال زيارتنا، لاحظنا ان العقد رقم ٢٠٠٦/٢/٦/٥ المحال على إحدى الشركات السورية والخاص بتجهيز مكونات خطوط نقل الطاقة الكهربائية (٤٠٠ ك ف) لخط موصل - تركيا بمبلغ ٢٤,٨٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي قد تمت الإحالة من خلال عملية مناقصة رسمية.

ومع ذلك، العقد المتعلق بخط موصل - كركوك (٤٠٠ ك ف) تم الحصول على عرض واحد فقط من نفس الشركة السورية دون إتباع الإجراءات اللازمة للمناقصات وتمت الإحالة بمبلغ ٢١,٣١٧,٧٣٥ دولار أمريكي. هذا العقد تمت المصادقة عليه من قبل اللجنة العليا للعقود بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٠٦.

التوصية

نوصي الوزارة بالالتزام بالتعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود المتعلقة بإجراءات العروض والاحالة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. الصادقة على تسديد دين قديم

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا ان الوزارة دفعت مبلغ إجمالي ٣٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي عن عقد قائم قديم، بدون توفر تخصيص ضمن الموازنة المصادق عليها وبدون موافقة مسبقة من قبل وزارة المالية. هذه الدفعة تتعلق بعقد لتجهيز مواد كهربائية من قبل إحدى الشركات الأردنية الموقع بتاريخ ٢١ أيار ٢٠٠١ بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي. بموجب شروط العقد، الدفعة الأولى تستحق بعد سنتين بتاريخ ٢١ أيار ٢٠٠٣.

كذلك لاحظنا بموجب سجلات الوزارة ان الشركة الأردنية جهزت مواد بمبلغ ٧٧,٤١٨,٣٢١ دولار أمريكي حتى تاريخ ١٥ أيلول ٢٠٠٤ وطلبت بتسديد فواتيرها.

التوصية

نوصي بدراسة إضافية لهذه القضية من قبل الحكومة العراقية، كما تم الإشارة أعلاه ان العقد موقع خلال عام ٢٠٠١ وخلال هذه الفترة جميع العقود يجب ان تكون ضمن مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ ٢٠ أيار ١٩٩٦ بين سكرتارية الأمم المتحدة والحكومة العراقية لتطبيق قرارات مجلس الأمن.

إضافة إلى ذلك، نوصي وزارة الكهرباء بالالتزام بتخصيصات موازنتها لكل سنة والحصول على موافقة وزارة المالية لاي استثناء.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٤. عقد تجهيز المواد الكيماوية التشغيلية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

من خلال مراجعتنا لإجراءات المناقصة رقم و.ك. ٢٠٠٦/١ لتجهيز مواد كيماوية تشغيلية والذي تم إحالة جزء منها إلى إحدى الشركات الأردنية وبمبلغ ٧,٦٧٤,٥٠٠ دولار أمريكي والجزء الآخر لإحدى الشركات السورية وبمبلغ ١٠,٠٢٥,٩٨٠ دولار أمريكي، لاحظنا الآتي:

- إن الشركة الأردنية لم تقدم الضمانات الأولية البالغة ٣% من مبلغ العرض أو كفالة حسن الأداء البالغة ٥% من مبلغ العقد، حيث علمنا ان المواد المستلمة مقدما بمبلغ ٧٤,٠٠٠ دولار أمريكي اعتبرت كفالة حسن أداء.
- إن الشركة السورية قدمت مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي كتأمينات أولية، والتي هي أقل بكثير من نسبة ٣% من قيمة العرض. بالإضافة إلى ذلك، ان الشركة السورية لم ترسل كفالة حسن الأداء البالغة ٥% من إجمالي العقد. بدلا من ذلك، علمنا ان المواد المستلمة مقدما البالغة ٢٢٩,٥٨٠ دولار أمريكي، بالإضافة إلى التأمينات الأولية حيث اعتبرت كفالة حسن أداء. ومع ذلك ان القيمة الإجمالية للمواد المستلمة مقدما والتأمينات الأولية لا تغطي المتطلبات البالغة ٥% من إجمالي مبلغ العقد.

التوصية

نوصي الوزارة بالالتزام بالتعليمات الصادرة من قبل اللجنة العليا للعقود المتعلقة بإجراءات التعاقد واستيفاء التأمينات الأولية وكفالة حسن الأداء وذلك لضمان حقوق الوزارة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٥. الإجراءات المتعلقة بعقد رقم ١٦٤

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

من خلال زيارتنا، لاحظنا ان العقد الخاص بتجهيز مواد لمحطة كهرباء الدبس يتطلب وجود ضمان مصرفي للمبلغ المدفوع مقدماً بقيمة ٢٠% من مبلغ العقد، كذلك ضمن شروط أن يقوم المجهز بتقديم كفالة حسن أداء على شكل كفالة مصرفية بنسبة ٥% من مبلغ العقد.

لاحظنا أنه تم فتح الاعتماد المستندي بتاريخ ٤ أيار ٢٠٠٦ والذي يتضمن كفالة مصرفية للمبلغ المدفوع مقدماً ولا يتضمن تقديم كفالة حسن الأداء مما يخالف بنود العقد مع الشركة.

التوصية

نوصي الوزارة بضرورة الالتزام بشروط العقد مع المورد والحصول على كفالة حسن الأداء والكفالة المصرفية وذلك لضمان حقوق الوزارة التعاقدية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب ان يتم إعداد شروط وبنود الاعتماد المستندي بما يتناسب مع شروط العقد مع المورد.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٦. مشروع محطة المسيب الغازية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا الأمور التالية المتعلقة بتنفيذ الاعتماد المستندي المرقم ٢٣٦ / ٢٠٠٤ والذي تم فتحه خلال عام ٢٠٠٤ لمصلحة إحدى الشركات الأمريكية التي تعمل على تنفيذ مشروع إنشاء محطة المسيب الغازية بمبلغ ٢٨٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي:

الوزارة لا تملك أي وثائق داعمة أو تقرير عن نسب الانجاز لإنشاء المشروع. ومع ذلك، تم دفع مبلغ ١٧,٦٢٠,٤٧١ دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٦، كما يلي:

رقم الفاتورة	رقم الكتاب الصادر من الوزارة إلى المصرف العراقي للتجارة	تاريخ الكتاب	المبلغ بالدولار الأمريكي
* ١٧٠٠٦	١٥٠٨	١٤ كانون الأول ٢٠٠٦	٥,٠٠٠,٠٠٠
١٧٠٠٧	٥٨٠٥	٢٨ آذار ٢٠٠٦	٤,١٨٨,٣٨١
* ١٩٠٠١	غير متوفر	غير متوفر	٨,٤٣٢,٠٩٠
المجموع			١٧,٦٢٠,٤٧١

* طلبنا ولكن لم نحصل على سندات الاستلام للأعمال الخاصة المقدمة من قبل المتعاقد.

ومع ذلك، وبموجب رسالة الوزير المؤرخة في بتاريخ ١٨ آذار ٢٠٠٧ تم إلغاء الاعتماد المستندي لصالح الشركة الأمريكية لعدم إكمالها العمل وتركها لموقع العمل وإخلالها بينود العقد.

التوصية

نوصي الوزارة بالتأكد من الدفعات أعلاه والالتزام الكامل بالإجراءات المتعلقة بالدفع، وبشكل خاص استلام الوثائق المؤيدة لضمان إكمال العمل قبل القيام بأي عملية دفع.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٧. الإجراءات المتعلقة بالعقد رقم ٢٠٠٤/٤

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا، ومراجعتنا لإجراءات الدفع الخاصة بالعقد رقم ٢٠٠٤/٤ والموقع بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٤ مع إحدى الشركات اللبنانية لتجهيز مواد احتياطية والإشراف على التركيب والتدريب، لاحظنا ان وزارة الكهرباء دفعت مبلغ ١,٩٣٥,٠٠٠ دولار أمريكي لصالح الشركة اللبنانية قبل استلام المواد.

التوصية

نوصي الوزارة بعدم دفع أي مبالغ إلى المتعاقدين والمجهزين بدون استلام المنتجات والخدمات المتعاقد عليها.



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٨. تسجيل وتسوية دفعات خطابات الاعتماد

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا ما يلي فيما يخص عمل الدائرة الاقتصادية والمالية:

- لا يتم إعداد تسويات مناسبة وبشكل منتظم لمطابقة كشف خطابات الاعتماد المستلم من المصرف العراقي للتجارة مع سجلات خطابات الاعتماد لدى الوزارة.
- لا يتم الاحتفاظ بنظام لحفظ الوثائق الداعمة.
- ضعف التنسيق بين الدائرة الاقتصادية والدائرة المالية من أجل التأكد من تسجيل معاملات خطابات الاعتماد بشكل مناسب وعلى أساس دوري.

التوصية

نوصي الوزارة بإعداد سجل يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بخطابات الاعتماد وتسوية هذه المعلومات بشكل منتظم بين سجلات المصرف العراقي للتجارة والسجلات المحاسبية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٩. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا ان هناك عدد من أرصدة التأمينات النقدية القائمة القديمة عن خطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك (JP Morgan).

فيما يلي أمثلة على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan).

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار أمريكي	المبلغ القائم دولار أمريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد	تاريخ اخر عملية دفع من الاعتماد
٢٠٠٤/٢٢٠	الكهرباء	٣,٨٦٧,٥٥٩	٢٠٣,١٦١	٢٠٠٤/٣/٢	٢٠٠٥/٢/١١	٢٠٠٥/١٠/١٣
٢٠٠٤/٢٢٦	الكهرباء	٧,٤١٢,٣٧٠	٧٩٩,٨٩٦	٢٠٠٤/٣/١٧	٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٥/٣/٤
٢٠٠٤/٢٣٩	الكهرباء	٧,٠٥٠,٠٠٠	١,٣٥٧,٠٠٠	٢٠٠٤/٣/١٠	٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٤/١٢/٢٠
٢٠٠٤/١٢٠٦	الكهرباء	٣٩٥,٠٠٠	٣٩٥,٠٠٠	٢٠٠٤/١٢/١٤	٢٠٠٥/٧/١	لا توجد دفعات

التوصية

نوصي الوزارة بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة بتحليل الوضع الحالي لكافة التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كل الأرصدة القائمة القديمة.

كذلك نوصي الوزارة بالمتابعة مع المصرف العراقي للتجارة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

وزارة العدل

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. معالجة ودفع الرواتب

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا لوزارة العدل، لاحظنا ان قسم الرواتب يعد كشوفات الرواتب، استلام النقد ودفع الرواتب إلى موظفي الوزارة. وبالتالي لا يوجد فصل للمهام بشكل كافي في وظائف قسم الرواتب.

كذلك، لاحظنا ان سجلات الرواتب لا يتم تحديثها بشكل دوري نتيجة التأخر في استلام المعلومات من قسم الافراد.

التوصية

نوصي الوزارة بتطوير وظيفة معالجة ودفع الرواتب للمحافظة على فصل كافي للمهام بين وظيفية معالجة، ومصادقة ودفع الرواتب. كذلك، نوصي الوزارة الأخذ بعين الاعتبار تحويل جميع رواتب الموظفين الشهرية إلى حساباتهم المصرفية الشخصية.

كذلك، نوصي الوزارة بزيادة التنسيق بين قسم الافراد وقسم الرواتب من جل تحديث قسم الرواتب بأي تغيير أو معلومات ربما تؤثر على الرواتب الشهرية وعلى أساس دوري.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. لجان فتح وتحليل العطاءات

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان لجنة فتح وتحليل العطاءات هي لجنة دائمة لا يتم تغيير أعضائها بشكل دوري. على الرغم من ان هذا يتعارض مع تعليمات الموازنة السنوية الصادرة من وزارة المالية التي تركز على تغيير أعضاء اللجان على أساس نصف سنوي.

التوصية

نوصي الوزارة بالالتزام بتعليمات الموازنة الصادرة من وزارة المالية التي تتطلب تغيير أعضاء اللجنة كل ستة أشهر.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. إجراءات التعاقد

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا الأتي فيما يتعلق بإجراءات التعاقد:

الوثائق الداعمة	موضوع العقد	مبلغ العقد دينار عراقي
عدم وجود براءة ذمة من الضريبة وعدم وجود هوية المقاولين وعدم وجود اعمال مماثلة	إنشاء مختبرات المعهد القضائي	١٨٧,٥١٧,٠٠٠
عدم وجود براءة ذمة من الضريبة	إنشاء ساحة لوقوف ومبيت السيارات واستعلامات خارجية	٧,٣٩١٧,٠٠٠
عدم وجود براءة ذمة من الضريبة	ترميم مديرية التسجيل العقاري في الرصافة	١٩٠,٠٠٠,٠٠٠

التوصية

نوصي الوزارة بالالتزام بتعليمات الموازنة السنوية الصادرة من قبل وزارة المالية فيما يتعلق بالإجراءات التعاقدية التي يجب اتباعها من قبل الوزارات.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٤. كفالة حسن الأداء

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان الوزارة تعاقدت مع شركة عراقية لستريميم مبنى مديرية التسجيل العقاري في الرصافة بمبلغ ١٩٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي. ان العقد لم يتضمن مبلغ ٥% ككفالة حسن أداء والتي يجب ان تقدم للوزارة بصورة صك مصدق أو خطاب ضمان.

التوصية

نوصي الوزارة بالالتزام بتعليمات اللجنة العليا للعقود فيما يتعلق بإجراءات التعاقد لضمان استلام كفالة حسن الأداء لكل عقد.



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٥. الإجراءات التعاقدية الخاصة بعقد إنشاء مجمع عدلي في مدينة الصدر

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان الوزارة تعقدت مع شركة عراقية لإنشاء مجمع عدلي في مدينة الصدر بقيمة ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي. ان العقد لم ينفذ نتيجة تأخر حصول الوزارة على موافقة البناء كما التزمت الوزارة بذلك ضمن شروط العقد. نتيجةً لذلك، طالبت الشركة العراقية بتعويضات من الوزارة من جراء عدم التزامها بتنفيذ بنود العقد. ومع ذلك لم يتم دفع مبلغ الغرامة من قبل الوزارة.

التوصية

نوصي وزارة العدل بإجراء دراسة وإعداد لجميع المستلزمات المطلوبة لتنفيذ اي عقد قبل توقيع العقود من اجل تجنب اي فشل في إتمام التزاماتها وتقليل إمكانية مطالبتها بغرامات.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٦. الوثائق المؤيدة للعقود

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا ان ملفات العقود والوثائق المؤيدة لها لم يتم الاحتفاظ بها بطريقة مناسبة مما يؤدي إلى صعوبة الحصول ومراجعة تلك الوثائق.

التوصية

نوصي الوزارة بتطوير نظام مناسب لحفظ الملفات، بالإضافة إلى حفظ جميع الوثائق المؤيدة لكل عقد في ملف واحد وتنظيم هذه العقود بطريقة ملائمة من أجل تسهيل عملية مراجعتها.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٧. إعلانات المناقصة

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

من خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا بأن جميع المناقصات الخاصة بمقر الوزارة تم الإعلان عنها في صحيفة واحدة.

ان الإعلان عن المناقصات العامة في صحف متعددة يساعد الوزارة في تحقيق أهداف المناقصات وكذلك يزيد من فرص الحصول على عروض تنافسية أكثر.

التوصية

نوصي الوزارة بضرورة النشر عن المناقصات العامة على الأقل في ثلاثة صحف كما هو مطلوب حسب التعليمات. كذلك، ينبغي الإعلان عن المناقصات العامة باستخدام الموقع الالكتروني للوزارة لزيادة فرص الحصول على عروض تنافسية أكثر.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٨. تسجيل عقود المؤسسات الأمريكية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال زيارتنا للوزارة، لاحظنا ان هناك عدد من العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية إلا أنه لا يوجد تنسيق كامل بين المؤسسات الأمريكية والوزارة. ان الوزارة لا تملك أي معلومات حول هذه العقود. ان تكاليف تلك العقود لم يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية للوزارة حتى هذا التاريخ.

الآتي أمثلة للدفعات لتلك العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية وغير المسجلة من قبل الوزارة.

المبلغ دولار أمريكي	تاريخ الدفعة
٤٨٤,٠١٥	٢٥ أيار ٢٠٠٦
٥٧٠,٧١٤	٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦

التوصية

نوصي بالتنسيق المستمر بين الوزارة والمؤسسات الأمريكية من خلال تحديد الية لتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية من اجل تحديث السجلات المحاسبية للوزارة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

إقليم كردستان- العراق



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١. دليل الإجراءات الإدارية والرقابية

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا لإقليم كردستان / اربيل والسليمانية، لاحظنا عدم وجود دليل شامل للإجراءات الإدارية والرقابية على العمليات. كل التعليمات الإدارية الوزارية على هذه الإجراءات توثق على شكل مذكرات داخلية متنوعة.

في غياب دليل موحد للإجراءات فان المخاطر الموجودة تشمل:

- الإجراءات التشغيلية والرقابية لفصل المهام، الصلاحيات والموافقات، التسجيل، الحماية والتسوية قد يتم تجهيزها بصورة غير كفوءة من قبل الموظفين.
- السياسات والإجراءات المحاسبية قد لا تتبع بصورة صحيحة.
- الامتثال للقواعد التنظيمية قد لا يتم إيصاله بصورة كفوءة إلى الموظفين.

التوصية

نوصي وزارات إقليم كردستان بالإعداد والاحتفاظ بإجراءات وسياسات رقابية داخلية تغطي جميع الأنشطة التشغيلية والمالية للوزارات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تنفيذ إجراءات مراقبة تفصيلية من قبل الإدارة لضمان تطبيق فعال ومتمثل لدليل الإجراءات الإدارية والرقابية.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢. نظام المعلومات الإدارية والمحاسبية

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا لإقليم كردستان/ اربيل والسليمانية، لاحظنا ان النظام المحاسبي الحالي يأخذ شكل التسجيل اليدوي للعمليات وإعداد التقارير، ان أنشطة وحجم الوزارات اخذ بالتوسع بشكل كبير على مدى السنوات الماضية. النظام الحالي المتعلق بالإجراءات المحاسبية يتضمن نظام المعلومات الإدارية، إضافة إلى ان إجراءات الرقابة الداخلية والذي لا تتناسب مع الهيكل والحجم الحالي للوزارات.

التوصية

نوصي كافة وزارات إقليم كردستان بمراجعة الإجراءات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية لكل من قسم الحسابات وقسم الإدارة بالإضافة إلى تحسين فاعلية الأنشطة وكفاية تشغيل وتفعيل الرقابة وهذا ينبغي ان يتضمن الحد الأدنى من الآتي:

- مراجعة وثائق قسم الحسابات وعمليات حفظ النسخ الاحتياطية.
- مراجعة أنظمة قسم عمليات نظام الرقابة الداخلية.
- إنشاء جهاز لمتابعة إعداد الموازنة والالتزام بتعليمات هذه الموازنة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٣. لا يوجد حساب مصرفي مستقل لصندوق التنمية للعراق

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

لاحظنا ان وزارات المالية في إقليم كردستان / اربيل والسليمانية لا تمتلك حساب مصرفي مستقل لإيداع التحويلات من صندوق التنمية للعراق. لذلك، فان كافة المبالغ المحولة من وزارة المالية في بغداد وأي إيرادات محلية تودع في حساب مصرفي واحد، ومثل هذا التطبيق سيؤدي إلى صعوبة في تحديد مصادر الأموال وإعداد المطابقات الشهرية لكل من التمويل المزود من قبل وزارة المالية في بغداد وبقية مصادر التمويل الأخرى.

التوصية

نوصي وزارات المالية في إقليم كردستان بفتح حساب مصرفي مستقل لأموال صندوق التنمية للعراق لإيداع جميع التحويلات من وزارة المالية في بغداد من صندوق التنمية للعراق، وان ذلك سيؤدي إلى تسهيل عملية الرقابة على هذه الأموال وإعداد المطابقات مع وزارة المالية في بغداد. هذا مع العلم أن وزارة المالية / اربيل قد فتحت حساب مصرفي مستقل لصندوق التنمية للعراق خلال عام ٢٠٠٧.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٤. لا يوجد تحليل لانحراف الموازنة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا ان وزارة المالية / اربيل والسليمانية لم تعد تقارير دورية لتحليل الانحرافات الناتجة من مقارنة المخطط مع المصاريف الفعلية.

كما لاحظنا أنه لا يتم إعداد مطابقات دورية لأرصدة الدفعات المستلمة من قبل الوزارات مع أرصدة تلك الدفعات وفقاً لكشوفات وزارة المالية / اربيل والسليمانية.

التوصية

نوصي بضرورة قيام كافة الوزارات في الإقليم بإعداد تقارير تحليل الموازنة الشهرية لغرض رقابة وإدارة موارد الموازنة والدفعات المستلمة بصورة ملائمة. ان كافة الفروقات الرئيسية يجب ان يتم التأكد من دقتها، توثيقا والمصادقة عليها من قبل الأشخاص الرئيسيين

بالإضافة إلى ذلك، نوصي كافة الوزارات بتحضير تسويات دورية بين المبالغ المستلمة وكشوفات حساب وزارة المالية

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٥. المصاريف المدفوعة عن طريق الشيكات

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال فحصنا عملية الدفع للوزارات في إقليم كردستان/ اربيل والسليمانية لاحظنا ان قسم الحسابات لا يحتفظ بنسخة من الشيك أو نسخة من البطاقة الشخصية للشخص الذي يستلم المبلغ، مع العلم بأنه يتم الاحتفاظ بكعوب الشيكات.

ان الاحتفاظ بنسخة الشيك ونسخة من البطاقة الشخصية للشخص الذي يستلم المبلغ وتوقيع المستلم على نسخة الشيك يعد دليل قوي على استلام الشيك مما يجنب المخاطر المحتملة للاحتيال والأخطاء والمقاصة.

التوصية

نوصي دائرة الحسابات في كافة الوزارات بالحصول على نسخة من الشيك لكافة عمليات الدفع عن طريق الشيكات، والحصول على نسخة من البطاقة الشخصية للشخص الذي يستلم المبلغ وتوقيع المستلم على نسخة الشيك. هذه الوثائق ينبغي حفظها وتوثيقها وباستخدام رمز خاص بها، أو نظام حفظ داخل قسم الحسابات الذي يضمن السرعة في استرداد البيانات المطلوبة عند الحاجة لها.

ان كافة الشيكات يجب ان تختم بما يفيد الدفع إلى المستفيد الأول فقط.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٦. الموازنة التشغيلية

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

بلغت موازنة المصاريف التشغيلية لإقليم كردستان/ اربيل والسليمانية ٣,٥ تريليون دينار عراقي والتي تشكل ما نسبته ٨٢% من إجمالي الموازنة الممنوحة للإقليم، والتي تعتبر عالية جداً.

التوصية

نوصي بأن يتم إعداد دراسة لزيادة الموازنة الرأسمالية.



مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٧. مطابقات رسمية مع وزارة المالية

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا للإقليم، لاحظنا ان وزارات المالية لإقليم كردستان/ اربيل والسليمانية لا تعد مطابقات رسمية مع وزارة المالية في بغداد. حالياً، المطابقات تأخذ شكل جدول بإجمالي التمويل المستلم من وزارة المالية في بغداد بملفات معدة بنظام الإكسل دون عمل مطابقة للمبالغ المسجلة في سجلات وزارة المالية في إقليم كردستان.

ان غياب مثل هذه التسويات يؤدي إلى عدم مقابلة ومطابقة التمويل المستلم بسبب وجود اختلاف زمني في عملية التمويل والاستلام للتمويل بين وزارة المالية في بغداد وإقليم كردستان.

ان عدم إعداد مطابقات شهرية للتمويل المستلم من وزارة المالية في بغداد يؤدي إلى زيادة احتمالية وقوع أخطاء وعدم تصحيحها في الوقت المناسب.

التوصية

نوصي وزارة المالية بضرورة إعداد مطابقات شهرية للتمويل المستلم ببيان:

- وزارة المالية والوزارات المستلمة في إقليم كردستان.
- وزارة المالية في بغداد وكردستان.

هذه المطابقات يجب ان تراجع بشكل مستقل وتفحص من المستويات الإدارية المعينة في الوزارة. ان وزارتي المالية في إقليم كردستان ستقومان بإعداد هذه المطابقات خلال عام ٢٠٠٧.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٨. المطابقات لحسابات المجهزين والمتعاقدين

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال فحصنا لوزارات إقليم كردستان/ اربيل والسليمانية، لاحظنا ان الوزارات لا تعد مطابقات شهرية لحسابات المجهزين والمتعاقدين.

ان المطابقات لحسابات المجهزين والمتعاقدين أمر جوهري لتجنب مخاطر عدم تسجيل المطلوبات أو التسجيل المزدوج للفوائم وكذلك الدفع المزدوج للفواتير وبالتالي دفع الفواتير مرتين.

التوصية

نوصي الدائرة المالية في كافة الوزارات بضرورة الحصول على كتب تأييد أو كشف حساب من المجهزين والمتعاقدين وذلك لعمل تسويات بشكل شهري. ان هذه المطابقات يجب ان يتم توثيقها ومطابقتها مع الأرصدة المستحقة للمجهزين والمتعاقدين.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٩. السحب على المكشوف من الحساب المصرفي

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا لاحظنا، ان الحسابات المصرفية للوزارات التالية كانت مكشوفة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ كما يلي:

- محافظة اربيل بمبلغ ٥٤٧,٢١٤,٠٠٣,٠٠٠ دينار عراقي
- وزارة المالية / اربيل بمبلغ ٣٤٦,٠٧١,٥٤٤,٠٠٠ دينار عراقي

ان الوزارات يجب ان توزع وتستخدم الموارد المخصصة لها وفقا للموازنة السنوية. وأية زيادة في المصاريف الفعلية مقارنة مع الموازنة ستكون النتيجة عجز في توزيع حسابات موارد السنوات القادمة، وقد أوضحت وزارة المالية ان الزيادة بالمصاريف الفعلية على المصاريف المخططة بالأساس استحققت نتيجة صرف مخصصات إضافية لبعض فئات الموظفين بقرار من رئيس وزراء الإقليم دون ان ترافقها زيادة في مخصصات موازنة إقليم كردستان.

بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا في بعض الحالات، ان تخصيصات الموازنة تكون محولة بعد مرور شهر من التخصيص، وعلى سبيل المثال:

- أمر تحويل للبنك المركزي العراقي بمبلغ ٩٣,٥٧٣,٧٥٠,٠٠٠ دينار عراقي إلى وزارة المالية في اربيل بتاريخ ١٠ تموز ٢٠٠٦ لتمويل المصاريف التشغيلية لشهر حزيران.
- أمر تحويل للبنك المركزي العراقي مبلغ ٤٥,٠٢٠,٥٠٠,٠٠٠ دينار عراقي إلى وزارة المالية في اربيل بتاريخ ١٠ آب ٢٠٠٦ لتمويل جزء من المصاريف التشغيلية لشهر تموز ٢٠٠٦.
- أمر تحويل للبنك المركزي العراقي بمبلغ ٣٤,٩٩٩,٧٥٠,٠٠٠ دينار عراقي إلى وزارة المالية في اربيل بتاريخ ٥ كانون الأول ٢٠٠٦ لتمويل جزء من المصاريف التشغيلية لشهر تشرين الثاني ٢٠٠٦.

التوصية

نوصي بضرورة الحصول على موافقة الوزير في حالة أي تجاوز على الموازنة، كما ان سبب التجاوز ينبغي ان يوثق بشكل مناسب ومفصل. بالإضافة إلى ذلك، ان تخصيصات الموازنة ينبغي أن تحول خلال الشهر ذات العلاقة بالتخصيص خصوصا المتعلقة بتمويل مصاريف التشغيل.

كذلك ينبغي تطوير خطة لضمان استخدام الموارد المالية لتسديد حساب السحب على المكشوف على الفوائد المتعلقة بهذا الحساب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٠. قوائم الرواتب المعدة بملفات نظام الوورد

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

لاحظنا بان قوائم الرواتب في وزارة المالية في اربيل يتم إعدادها باستخدام نظام الوورد (Word)، حيث ان الوزارة لم تبدأ باستخدام برنامج مخصص للموارد البشرية للرواتب، ولا تستخدم نظام الإكسل لإعداد قوائم الرواتب.

ان هذه الممارسة تزيد من مخاطرة الإعداد غير الصحيح للرواتب ومخاطرة الاحتيال. بالإضافة إلى ذلك، ان استخدام الوورد (Word) في عملية تحضير قوائم الرواتب يجعل عمليات مراجعة تلك القوائم أكثر صعوبة للموظف المسؤول عن تدقيق تلك القوائم.

التوصية

نوصي بضرورة قيام وزارة المالية بالتحول من استخدام نظام الوورد إلى نظام الإكسل في إعداد قوائم الرواتب بشكل مؤقت لحين اتخاذ القرار بتجهيز نظام الكتروني مخصص لعمليات الرواتب. نظام الإكسل من شأنه ان يسهل من مهمة تدقيق قوائم الرواتب ويخفض من مخاطرها ويخفض أيضا من مخاطر الاحتيال.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١١. الحصول على البيانات المتعلقة بتفاصيل مصاريف المشروع

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال زيارتنا، لاحظنا ان مديرية بلديات محافظة السليمانية ورئاسة بلدية السليمانية لا تحتفظ أو توفر البيانات المتعلقة بتفاصيل النفقات لكل مشروع من إجمالي التمويل المقدم من وزارة المالية. ومن اطلعنا على الحسابات المصرفية في سجل الأستاذ العام، فقد توصلنا إلى المبالغ المتعلقة بالمشاريع، ولكننا لم نتمكن من الحصول على البيانات بسهولة لتفاصيل إجمالي الأموال المجهزة لكل مشروع.

لتحسين الرقابة الداخلية على المشاريع، تفاصيل النفقات لكل مشروع ينبغي مطابقتها مع مجمل التمويل المقدم من وزارة المالية ولاختبار المشاريع الكبيرة.

بالإضافة إلى ذلك، ان غياب مثل هذه التقارير الشهرية بصورة منتظمة يؤدي إلى صعوبات في السيطرة من قبل الإدارة على عملية الصرف لكل مشروع، مقارنة الصرف إلى الموازنة لكل مشروع وتحديد الوضع المالي والموارد المتبقية للوقت الذي يتم احتياجه خلال فترة المشروع.

التوصية

نوصي مديرية بلديات محافظة السليمانية ورئاسة بلدية السليمانية بضرورة إعداد تقارير شهرية للنفقات، مثل هذه التقارير ينبغي تصنيفها وإعدادها وفقا لمتطلبات مستخدمي هذه التقارير. مبدئياً إن تقرير النفقات الشهرية يجب تصنيفه لكل مشروع لمساعدة الإدارة في الرقابة على النفقات لكل مشروع والكلفة المتبقية لإكمال هذه المشاريع.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي فتح سجل يتضمن فتح حساب لكل مشروع وتوثق فيه البيانات التالية على سبيل المثال:

- مبلغ العقد الأصلي.
- أوامر التغيير والتعديل.
- تاريخ البدء وتاريخ الانتهاء المتوقع.
- الدفعات المقدمة .
- إجمالي الفواتير المستلمة.
- إجمالي المدفوعات.
- الدائنون / الفواتير غير المدفوعة.
- حسن التنفيذ.
- خطابات الضمان من المتعاقدين.
- أي مطالبات أو موقوفات.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٢. الدفع النقدي للرواتب

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

خلال فحصنا لكشف الرواتب للوزارات في السليمانية، لاحظنا ان كافة الوزارات تدفع الرواتب نقداً. إن دفع الرواتب نقداً بالإضافة إلى الدفع من خلال لجنة دفع الرواتب يزيد من مخاطر استخدام النقد، السرقة وخطر خسارة النقد خلال عملية الدفع.

التوصية

نوصي كافة الوزارات البدء بعمليات جديدة لدفع الرواتب، وذلك بتحويل كل الرواتب إلى الحساب المصرفي لكل موظف من اجل تجنب المخاطر المرافقة لعمليات الدفع النقدي للرواتب.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٣. حسابات الأستاذ الفرعي

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال فحصنا، لاحظنا ان وزارة البلديات في السليمانية لا تحتفظ بحساب أستاذ فرعي لكل مشروع تحت التنفيذ. وبدلاً من ذلك، فإن السجلات المحاسبية تأخذ شكل قيود يومية للأستاذ العام لحساب البنك والتي تتضمن تصنيفات المصاريف وفقاً لتصنيفات الموازنة. إن ذلك يؤدي إلى انخفاض السيطرة على الصرف، كلفة المشروع، الكلفة المتبقية المتوقعة وتوقعات الإدارة في إتمام وتقديم المشاريع.

التوصية

نوصي القسم المالي في وزارات البلديات بضرورة الاحتفاظ بسجلات محاسبية تتضمن الأستاذ الفرعي لحسابات كل مشروع قائم. إن وزارة مثل البلديات تمتلك إعداد كبيرة من المشاريع ومن أجل صحة احتساب كلفة المشروع، ينبغي ان يكون لكل مشروع من المشاريع حساب في الأستاذ الفرعي مرتبط بالأستاذ العام للمشاريع القائمة. استخدام حسابات الأستاذ الفرعي تساعد في تصنيف كلف المشاريع وبطريقة ملائمة جداً مع تحديد دقيق لكلفة المشاريع.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٤. المطابقات المصرفية

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

لاحظنا ان مطابقة حسابات المصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ غير منجزة بصورة صحيحة لدى وزارة البلديات في السليمانية حيث كانت مطابقة المصرف تتضمن أخطاء حسابية. بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا وجود المطابقة غير مفحوصة بصورة صحيحة ولم يتم متابعتها. كما لاحظنا بان القسم المالي لا يعد قائمة بتفاصيل الشيكات الموقوفة وغير المسحوبة من الحساب المصرفي للوزارة.

التوصية

نوصي بضرورة إعداد مطابقات المصرف بصورة صحيحة والتي ستكون متابعتها والرقابة عليها من قبل المستويات المناسبة في الوزارة. بالإضافة إلى ان كافة فقرات المطابقة ينبغي ان تفحص بصورة صحيحة عند إعدادها. وكذلك نوصي لمتابعة وتحديث المعلومات للقوائم التفصيلية لكل فقرات المطابقة من اجل تسوية ملائمة ومراقبة حسابات البنك.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٥. إعلانات المناقصة

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

من خلال زيارتنا، لاحظنا بان المناقصات العامة في وزارة البلديات في السليمانية تم الإعلان عنها في صحيفة محلية واحدة، ولم يتم الإعلان في صحف محلية متعددة، بالإضافة لذلك، المناقصات المباشرة للشركات الأجنبية لم يتم الإعلان عنها في صحف أجنبية أو عن طريق شبكة المعلومات (الانترنت)، ووسيلة الإعلان الوحيدة هي الصحيفة المحلية.

ان الإعلان عن المناقصات العامة في صحف محلية متعددة، صحف أجنبية، واستخدام شبكة المعلومات (الانترنت) يساعد الإدارة في تحقيق أهداف المناقصات العامة من خلال الإعلان عن المناقصة وكذلك يزيد من فرص الحصول على عروض تنافسية أكثر.

التوصية

نوصي بضرورة النشر والإعلان عن المناقصات العامة في صحف محلية وأجنبية متعددة مخصصة لها، كما يجب ان يتم الإعلان عن المناقصات العامة باستخدام الموقع الالكتروني للحكومة وبقية المواقع الالكترونية للأسواق والمنتجين ذات العلاقة لزيادة فرص الحصول على عروض تنافسية أكثر.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٦. أوامر تشكيل اللجان

مستوى المخاطرة: متوسط

الملاحظة

خلال زيارتنا لوزارة البلديات في السليمانية، لاحظنا ان أوامر تشكيل لجان تحليل العروض ولجان اختيار العروض كانت غير متوفرة لدى القسم المالي. ان الأوامر الإدارية لتشكيل تلك اللجان تمثل جزء أساسي من متطلبات توثيق إجراءات المناقصات والتي ينبغي ان تكون محفوظة بشكل مناسب في قسم المحاسبة وتجهز إلى الإدارة والمدققين في حالة طلبها.

التوصية

نوصي بضرورة حصول القسم المالي على كافة الأوامر الإدارية المتعلقة بتشكيل اللجان وحفظها في ملفات منفصلة أو إرفاق نسخة منها في ملفات العقود التي تخصها. الحصول على نسخ من تلك الأوامر يمكن المدققين الداخليين والخارجيين من تتبع اثر تلك الأوامر.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٧. مستندات صرف مطبوعة

مستوى المخاطرة: منخفض

الملاحظة

خلال زيارتنا لوزارة البلديات في السليمانية، لاحظنا ان مستندات الصرف المستخدمة لا تحمل أرقام متسلسلة مطبوعة، النموذج المستخدم عبارة عن نسخة مصورة يتم إعداد نسخة يدوية عنها من قبل المحاسب لكل عملية صرف.

مستندات الصرف ينبغي ان تكون مرقمة، مطبوعة وبنسخ متعددة، حيث ترفق نسخة من مستند صرف مع قيد اليومية بينما تبقى النسخة الثانية في دفتر مستندات الصرف.

التوصية

نوصي القسم المالي بضرورة استخدام مستندات مرقمة، مطبوعة، وبنسخ متعددة لفرض رقابة مناسبة على عمليات الدفع، وضمان اكمال تسجيل كافة المدفوعات وتخفيض مخاطرة الأخطاء المقصودة وغير المقصودة.

مذكرة الأمور الظاهرة من زيارة الوزارات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

١٨. غياب إجراءات المناقصة في بعض الحالات

مستوى المخاطرة: عالي

الملاحظة

لاحظنا بان بعض الحالات لا تتبع فيها إجراءات المناقصات في العقود المبرمة لأغراض المقاولات، وبدلاً من ذلك، يتم استخدام التعاقد المباشر لإبرام العقود مع المقاولين، والأتي أمثلة توضح بعض الإضافات على العقود المبرمة بواسطة التعاقد المباشر:

العقد	مبلغ العقد/ دولار
بناء ١٠٠٨ شقة سكنية	٥١,٠٠٠,٠٠٠
بناء المختبر المركزي الطبي	١٦,٦٤١,٥١٣
بناء ٥٠٤ شقة سكنية	١٥,٤٩٢,٩٦٠
بناء ١٥٠٠ شقة سكنية	٣٤,٥٤٥,٠٠٠
بناء مطار اربيل الدولي	٢١٠,٠٧٠,٠٠٠

التوصية

نوصي بان كافة العقود التي يتم إبرامها ينبغي ان يتم الموافقة عليها وان تصادق باستخدام إجراءات المناقصات واستحصال العروض بدلاً من التعاقد المباشر مع المجهزين، إجراءات المناقصات من شأنها ان تزيد من فرصة الحصول على عروض تنافسية بمواصفات بناء عالية ووفقاً لقرار لجنة تحليل العروض.